برنامج صنـــــدوق
الاستثمارات العامة

برنامج صندوق الاستثمارات العامة

(2020-2018)

VISION رؤيـــة
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بسم الله الرحمن الرحيم

سوف نعمل على بناء اقتصاد قوي قائم على أسس متينة تتعدد
فيه مصادر الدخل، وتنمو من خلاله المدخرات

خادم الحرمين الشريفين
سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون
محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا

مـحمـد بـن سـلمان بـن عـبدالـعزيـز آل سعود

ولـي الـعهد نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء
ورئيـس مجلـس الشـؤون الاقتصاديـة والتنمية
رئيـس مجلس إدارة صندوق الاسـتثمارات العامة

فهرس
الموضوعات

الفصل الأول: برنامج صندوق الاستثمارات العامة.. طموحات ومؤشرات **11**

أولاً: الوصف والطموح 12

ثانياً: الأهداف ومؤشرات الأداء 12

الفصل الثاني: صندوق الاستثمارات العامة.. الانطلاقة الجديدة **19**

أولاً: النشأة والتطور 20

ثانياً: المنطلقات والمبادئ 20

ثالثاً: المحافظ الاستثمارية والعوائد المتوقعة 22

رابعاً: مصادر التمويل 24

خامساً: الحوكمة والتشغيل 25

سادساً: إدارة المخاطر 27

الفصل الثالث: مبادرات برنامج صندوق الاستثمارات العامة **31**

أولاً: تعظيم استثمارات الصندوق في الشركات السعودية 33

ثانياً: تأسيس شركات لإطلاق القطاعات الجديدة وتنميتها 49

ثالثاً: تطوير البنى التحتية والتطوير العقاري 63

رابعاً: تطوير المشاريع الكبرى 71

خامساً: تكوين الشراكات الاستراتيجية الدولية 78

سادساً: تنويع مصادر الثروة والدخل عبر الاستثمار العالمي 82

سابعاً: بناء صندوق الاستثمارات العامة وتطويره 83

هذا البرنامج

مستعينة بالله.. دشنت بلادنا المباركة عهداً رائداً، نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وذلك عبر إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (رؤية 2030)، التي ترتكز على: عمق المملكة عربياً وإسلامياً.. وقوتها الاستثمارية الرائدة.. وكونها محور ربط بين القارات الثلاث، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.

ولتحقيق رؤية 2030، أُطلقت دفعة من اثني عشر برنامجاً تنفيذياً تمتد حتى عام 2020، جاء من بينها برنامج صندوق الاستثمارات العامة لبلورة غاياتنا الوطنية في حقول الاستثمار داخلياً وخارجياً وتنويع مصادر البناء والإنماء، وليعمل على تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة كونه المحرك الفاعل لتنويع الاقتصاد في المملكة، وتطوير قطاعات استراتيجية محددة من خلال تنمية وتعظيم أثر استثمارات الصندوق، ويسعى البرنامج لجعل الصندوق من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، فضلاً عن تأسيس شراكات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي.

وتستعرض هذه الوثيقة منطلقات وغايات وآليات برنامج صندوق الاستثمارات العامة ومبادراته التي ستنفَّذ خلال المدة (2018 - 2020م).. سائلين الله - عزَّ وجلَّ - أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير بلادنا المباركة حاضراً ومستقبلاً..

الفصل الأول

برنامج صندوق الاستثمارات العامة.. طموحات ومؤشرات

أولاً: الوصف والطموح

أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتاريخ 1438/7/27هـ الموافق 2017/4/24م اثني عشر برنامجاً تنفيذياً تمتد بين عامي (2018-2020م) وذلك لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ومن أهمها برنامج صندوق الاستثمارات العامة، الذي يرسم منطلقاته مستنيراً بالاتجاهات العُليا لرؤية 2030 نحو الاقتصاد المزدهر، ويتمحور دور البرنامج في:

تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة كونه يعد المحرك الفاعل خلف تنوع الاقتصاد في المملكة، وتطوير قطاعات استراتيجية محددة من خلال تنمية وتعظيم أثر استثمارات الصندوق، ويسعى لجعله من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، فضلاً عن تأسيس شراكات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي

ثانياً: الأهداف ومؤشرات الأداء

انبثقت من محور الاقتصاد المزدهر - أحد محاور رؤية 2030 - أربعة أهداف تشكل في مجملها جزءاً من (96) هدفاً استراتيجياً لرؤية 2030، وأُسند إلى برنامج الصندوق تحقيق هذه الأهداف الأربعة، وهي:

الهدف الأول: تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة

يسعى البرنامج إلى جعل الصندوق من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم. ولقد زادت أصول الصندوق من مبلغ (570) مليار ريال في الربع الرابع من عام 2015م، إلى مبلغ (840) مليار ريال في الربع الثالث من عام 2017م*. إثر تغير توجهاته نحو تطوير نوعية استثماراته، والاستفادة من الأصول الحكومية غير المستغلة أو الأصول التي لا تتم الاستفادة منها على الوجه الأمثل.

كما أن مبادرات برنامج الصندوق تعمل على رفع قيمة أصول الصندوق إلى (1.5) تريليون ريال بحلول عام 2020م. ويهدف البرنامج كذلك إلى أن يكون إجمالي العائد للمساهمين من (4%) إلى (5%)**، ويشمل ذلك العوائد على رأس المال (المحققة وغير المحققة) والأرباح الموزعة.

ولقد أُخذ في الاعتبار أن برنامج الصندوق يعمل على الاستثمار في فرص تُنتج بطبيعتها عوائد على المدى المتوسط والطويل أي ما بعد عام 2020م.

* غير مدققة ولا تشمل الأراضي التي يملكها الصندوق
** العوائد المذكورة عوائد إسمية

أهداف رؤية 2030 ذات العلاقة المباشرة ببرنامج صندوق الاستثمارات العامة

تنمية وتنويع الاقتصاد

المستوى الأول

مجتمع حيوي
- تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية
- تمكين حياة عامرة وصحية

اقتصاد مزدهر
- تنمية وتنويع الاقتصاد
- زيادة معدلات التوظيف

وطن طموح
- تعزيز فاعلية الحكومة
- تمكين المسؤولية الاجتماعية

المستوى الثاني

- تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد
- تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة
- إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة
- تعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات العامّة كمحرّك للنمو
- ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي
- تعميق اندماج الاقتصاد السعودي في المنظومة الإقليمية والعالمية
- تنمية الصادرات غير النفطية

المستوى الثالث

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

الهدف الثاني: إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

يُعتبر برنامج الصندوق المحرك الأساسي لعملية التحول الاقتصادي في المملكة، وإطلاق قطاعات جديدة وتنميتها، ومن هذه القطاعات (التصنيع، والترفيه، وإعادة التدوير). وذلك من خلال تأسيس شركات جديدة، وتطوير المشاريع الكبرى، ومشاريع البنية التحتية والتطوير العقاري.

ويهدف البرنامج إلى أن تصل - في عام 2020م - أصول الصندوق في القطاعات الجديدة إلى (20%) من إجمالي الأصول التي يديرها. وأن تصل مساهمة هذه الأصول في الناتج المحلي إلى (30) مليار ريال*.

الهدف الثالث: بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

يهدف برنامج الصندوق إلى تنمية أصوله في الأسواق العالمية، ودوره على الساحتين الإقليمية والدولية، مستفيداً من حجم الصندوق ونطاق عملياته. بما يُمكّنه من أن يصبح الشريك المفضل عالمياً، والأكثر تأثيراً.

ومن خلال البرنامج، يتم العمل على أن تشكل استثمارات الصندوق الخارجية (25%) من الأصول التي يديرها، وذلك بحلول عام 2020م. كما أنه - من خلال هذه الشراكات - سيُسهم البرنامج في جذب الاستثمارات الأجنبية النوعية، وقد تصل هذه الاستثمارات إلى (20) مليار ريال.

الهدف الرابع: توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

يعمل الصندوق على توطين التقنيات الجديدة والمعرفة المتطورة، وترسيخ الملكية الفكرية في المملكة. وذلك من خلال القطاعات الجديدة التي يعمل برنامج الصندوق على إطلاقها وتنميتها، كذلك الشراكات الاستراتيجية التي يكوّنها. كما يعمل على تحفيز البحث والتطوير، وذلك عبر الشركات السعودية التي يساهم فيها. ويهدف البرنامج إلى توليد (11) ألف وظيفة محلية تتطلب كفاءات عالية. كما أنه سيستثمر - محلياً وعالمياً - مبلغ (210) مليار ريال** خلال الأعوام الثلاثة المقبلة في هذه المجالات، وفي البحث والتطوير،مما يدعم تحقيق هذا الهدف.

ولقياس أداء برنامج الصندوق، ولمتابعة الإنجاز في إطار أهدافه الاستراتيجية، حدد البرنامج عدداً من المؤشرات صُنّفت إلى قسمين هما: مؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق أهداف البرنامج من خلال مبادراته، و أخرى لقياس الإسهام في تنمية الاقتصاد المحلي والتأثير فيه. وتجدر الإشارة إلى أنه تم توقع مستهدفات عام 2020م بناءً على حسابات فريق برنامج صندوق الاستثمارات العامة.

* بالأسعار الثابتة لعام 2010م
** تشمل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة عبر شركات المحفظة

مؤشرات قياس أداء برنامج صندوق الاستثمارات العامة نحو تحقيق أهدافه

تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• قيمة الأصول تحت الإدارة غير مدققة ولا تشمل الأراضي التي يملكها الصندوق	1.5 **تريليون ريال** - يبلغ خط الأساس في عام 2017م 0.84 تريليون ريال
• إجمالي عائد المساهمين العوائد المذكورة عوائد إسمية وتشمل العوائد على رأس المال (المحققة وغير المحققة) والأرباح الموزعة	**من** 4 % **إلى** 5 % (**حتى عام** 2020م) - خط الأساس 3% (بين 2014-2016م)

إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• نسبة الأصول في القطاعات الجديدة	%20
• إسهام القطاعات الجديدة في الناتج المحلي الإجمالي تم احتساب الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ولا يأخذ في الاعتبار المساهمة غير المباشرة للصندوق	30 **مليار ريال**

بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• نسبة الأصول في الأسواق العالمية	%25 - خط الأساس عام 2017م 5%
• الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الذي يجذبه البرنامج تشمل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم	20 **مليار ريال** (**بين** 2018-2020م)

توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• عدد الوظائف المباشرة الجديدة التي تتطلب كفاءات عالية	11,000 **وظيفة مباشرة**
• الاستثمار التراكمي في التقنيات المتطورة ومجال البحث والتطوير محلياً وعالمياً تشمل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (عبر شركات المحفظة)	210 **مليار ريال** (**بين** 2018-2020م)

مؤشرات قياس مساهمة برنامج صندوق الاستثمارات العامة في الاقتصاد الوطني

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• إسهام الصندوق في الناتج المحلي (تم احتساب الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ولم يأخذ في الاعتبار الإسهام غير المباشر للصندوق)	**170 مليار ريال** - خط الأساس عام 2016م 110 مليار ريال
	6.3% من إجمالي الناتج المحلي - خط الأساس عام 2016م 4.4% من إجمالي الناتج المحلي

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• فرص العمل الجديدة	**20,000 وظيفة مباشرة**
	9,000 وظيفة غير مباشرة
	256,000 وظيفة بناء

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• نسبة الإسهام في المحتوى المحلي (لا تشمل التأثير غير المباشر على المحتوى المحلي)	**50 مليار ريال** - خط الأساس عام 2017م 32 مليار ريال
	2.3% من إجمالي المحتوى المحلي - خط الأساس عام 2017م 1.7% من إجمالي المحتوى المحلي

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• حجم الاستثمار التراكمي غير الحكومي (تشمل استثمارات الصندوق المباشرة في المملكة بالإضافة إلى استثمارات شركات المحفظة المحلية ونفقاتها الرأسمالية)	**630 مليار ريال**

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• تأثير استثمارات الصندوق على ميزان المدفوعات (معدل السنوات بين 2018-2020م)	**47 مليار ريال**

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• تأثير استثمارات الصندوق على معدل الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر	**1.4 نقطة مئوية**

مؤشر الأداء	المستهدف في 2020م
• تأثير استثمارات الصندوق على معدل التضخم	**0.7 نقطة مئوية**

إضافة إلى ذلك، يُسهم برنامج الصندوق بشكل غير مباشر في تحقيق (28) هدفاً آخر من الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030:

تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

- تيسير استضافة المزيد من المعتمرين وتسهيل الوصول إلى الحرمين الشريفين
- تقديم خدمات ذات جودة عالية للحجاج والمعتمرين
- إثراء التجربة الدينية والثقافية للحجاج والمعتمرين

تمكين حياة عامرة وصحية

- تسهيل الحصول على الخدمات الصحية
- تطوير وتنويع فرص الترفيه
- تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة
- إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية

تنمية وتنويع الاقتصاد

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية
- تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها
- تنمية الاقتصاد الرقمي
- توطين الصناعات الواعدة
- توطين الصناعة العسكرية
- تطوير قطاع التجزئة
- تطوير قطاع السياحة
- رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية
- إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية
- تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي
- تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية
- تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين
- دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالمياً
- تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً

زيادة معدلات التوظيف

- توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية
- زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
- استقطاب المواهب العالمية المناسبة بفاعلية

تعزيز فاعلية الحكومة

- تعظيم الإيرادات المتأتية من الأصول المملوكة للدولة

تمكين المسؤولية الاجتماعية

- دعم نمو القطاع غير الربحي
- تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق

الفصل الثاني

صندوق الاستثمارات العامة..

الانطلاقة الجديدة

أولاً: النشأة والتطور

يمتد تاريخ صندوق الاستثمارات العامة في المملكة إلى أكثر من (46) عاماً ظل طيلتها رافداً اقتصادياً رائداً ومساهماً في تطوير العديد من الكيانات الاستثمارية الوطنية؛ فقد أسهم في تأسيس عدد من كبريات الشركات في المملكة منذ أن أُنشِئَ في عام 1971م بموجب المرسوم الملكي رقم (م/24). كما أسهم على مر الأعوام في تمويل العديد من المشاريع والشركات الحيوية والمشاركة فيها، مقدماً الدعم المالي إلى المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

وبتاريخ 1436/6/3هـ الموافق 2015/3/23م حدثت نقلة نوعية في مسيرة الصندوق؛ إذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (270) المتضمن ربط الصندوق بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومن ثم إعادة تكوين مجلس الإدارة ليصبح برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود (ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة)، في خطوة بالغة الأهمية، منحت الصندوق صلاحيات أعم، وكلفته بمهام أشمل، وقلّدته مسؤولياتٍ وطنية استراتيجية أكثر حضوراً وأدق توصيفاً.

ولقد نما دور الصندوق في حقله الاقتصادي بوتيرة متسارعة وخلّاقة في ضوء الاستراتيجيات العريضة التي أقرها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وذلك في سياق الجهود المبذولة لدفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني والتغيير الإيجابي المستدام في المملكة، وعبر إسهام الصندوق الفعال في تنمية الاقتصاد المحلي وتوسيع محفظته من الأصول الدولية، مستثمراً في القطاعات والأسواق العالمية وفي تكوين الشراكات الاستراتيجية وإطلاق المبادرات الكبرى، لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية، وتعظيم العائدات المستدامة على الاقتصاد الوطني بما ينسجم مع الأهداف الطموحة التي تتوخاها رؤية 2030.

ثانيا: المنطلقات والمبادئ

حين فتحت رؤية 2030 أبوابها لمستقبل الوطن، الرؤية التي أعطت الاستثمار أولوية قصوى وحضوراً أقوى، كان لزاماً أن يرتبط ذلك بتطوير استراتيجية جديدة وطموحة تحقق الرؤية، إذ إنَّ متطلبات المستقبل، وتحديات الراهن المعاصر تفرض نمطاً تحديثياً يتجاوز التحديات، ويساير التطلعات، الأمر الذي دفع إلى تحديث هيكلة الصندوق وتوجهاته، وإعادة صياغة رؤيته ورسالته.

ومن هذا المنطلق، راجع الصندوق الأصول التي تقع تحت إدارته، وطور لهذا الغرض ست محافظ استثمارية تتألف من أربع محافظ محلية ومحفظتين عالميتين، وترتبط هذه المحافظ - في مجملها - بالأهداف الأربعة لبرنامج الصندوق الذي تتناوله هذه الوثيقة.

رؤية صندوق الاستثمارات العامة

أن يكون قوة محرّكة للاستثمار والجهة الاستثمارية الأكثر تأثيراً على مستوى العالم، وأن يدعم إطلاق قطاعات وفرص جديدة تساعد على رسم ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي، وأن يدفع عجلة التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

رسالة صندوق الاستثمارات العامة

أن يستثمر بفاعلية على المدى الطويل لتعظيم العائدات المستدامة، وأن يرسخ مكانة الصندوق ليكون الشريك الاستثماري المفضل عالمياً، وأن يدعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

كما يوجه صندوق الاستثمارات العامة عملياته التشغيلية والاستثمارية وفقاً لأسس تجارية، ويستحضر (6) مبادئ رئيسة تحدد فلسفته وغايته العُليا، وهي:

تنمية الاقتصاد
الإسهام المدروس في تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتوطين المعرفة الحديثة والتقنيات المبتكرة، وذلك بإطلاق القطاعات الاقتصادية وتنميتها.

تحفيز القطاع الخاص
العمل مع القطاع الخاص والتكامل معه وتمكينه عبر الاستثمار في قطاعات تنمي وتعزز حضور القطاع الخاص فيها.

الريادة المؤسسية
التطور والابتكار في البناء المؤسسي، بما يتماشى مع التوجه المستقبلي للاستثمار، من خلال تبني نموذج استثمار فريد ومتطور.

الاستثمار الفاعل
المشاركة الفاعلة - وفق أنظمة حوكمة دقيقة - في الإشراف على أنشطة الشركات التي يساهم فيها، وتعزيز أوجه التعاون بينها بما يدفعها إلى الريادة إقليمياً وعالمياً

الشراكة النشطة
اتباع نهج استراتيجي تُجاه الاستثمارات والاستفادة من إمكانياته ليكون الشريك المفضل لقطاع الأعمال والمستثمرين العالميين

التأثير العالمي
التأثير الملموس في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي، والمشهد العام للاستثمار، عبر تطوير المنظومات الاقتصادية الكبرى، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تعتمد على الابتكار وجذبها إلى المملكة.

ثالثاً: المحافظ الاستثمارية والعوائد المتوقعة

1) محفظة الاستثمارات في الشركات السعودية

تشكل محفظة الاستثمارات في الشركات السعودية الجزء الأكبر من أصول الصندوق حالياً، وتشمل شركات مدرجة في سوق الأسهم وشركات غير مدرجة، وهذه الشركات موزعة على قطاعات مختلفة. ويهدف الصندوق عبر هذه المحفظة إلى تعظيم القيمة المستثمرة في الشركات السعودية، وذلك من خلال:

- تعظيم القيمة السوقية لهذه الشركات وجعلها من الشركات الرائدة إقليمياً أو عالمياً.
- وضع الخطط تجاه القطاعات بما يتوافق مع الفرص المتاحة، ومتابعة تنفيذ هذه الخطط.
- تعزيز التعاون والتنسيق بصورة منهجية بين الشركات التي يسهم فيها الصندوق، وفقاً للإجراءات المتبعة.
- الارتقاء بمعايير الحوكمة، وإدارة رأس المال، وسياسات توزيع الأرباح.

2) محفظة الاستثمارات الهادفة إلى تطوير القطاعات الواعدة وتنميتها

يهدف الصندوق من هذه المحفظة إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الجديدة الواعدة بالمملكة التي توفر إمكانية تنويع الاقتصاد وتنميته، وتمكين القطاع الخاص من تنمية هذه القطاعات وتطويرها؛ إذ يعمل الصندوق لتحقيق ذلك من خلال تأسيس شركات جديدة في هذه القطاعات.

3) محفظة الاستثمارات في المشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية السعودية

يهدف الصندوق إلى تطوير مختلف أصوله العقارية ورفع مستوى جودة البنية التحتية التي يملكها؛ إذ يعمل على إيجاد نماذج حضرية في المدن الرئيسة وتطوير مشاريع الإسكان والمشاريع السياحية، واستقطاب شركات التطوير ورأس المال الأجنبي والمحلي الرائدة للاستثمار في هذا الحقل.

4) محفظة المشاريع السعودية الكبرى

يقود الصندوق مجموعة من المبادرات لتطوير مشاريع كبرى فريدة من حيث النطاق والطموح؛ لتكون منظومات اقتصادية متكاملة تدعم جهود التحول الاقتصادي في المملكة وتُحرّك عجلة الاستثمار في عدة قطاعات في الوقت نفسه، وتحقق عوائد ربحية مرتفعة على استثماراته في المديين المتوسط والطويل.

5) محفظة الاستثمارات العالمية الاستراتيجية

تضم هذه المحفظة استثمارات طويلة الأمد تهدف إلى تكوين الشراكات الاستراتيجية عبر الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة، وتتميز بأنها:

- استثمارات في قطاعات محددة ذات أثر اقتصادي مرتفع أو تقني أو استراتيجي.
- تتيح توسيع نطاق انتشار المملكة وتأثيرها عالمياً.
- تركز على القطاعات المرتبطة بالصناعات المستقبلية.

6) محفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة

تركز هذه المحفظة على تنويع مصادر السيولة والدخل من خلال الاستثمارات ذات الدخل الثابت والأسهم العامة والأسهم الخاصة والعقارات والبنية التحتية والاستثمارات البديلة مثل صناديق التحوط.

ويوضح الجدول التالي العوائد المتوقعة على المدى الطويل من محافظ الاستثمار:

المحفظة	معدل العائد السنوي (%)*
محفظة الاستثمارات في الشركات السعودية	8.5
محفظة الاستثمارات الهادفة إلى تطوير القطاعات الواعدة وتنميتها	9.0
محفظة الاستثمارات في المشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية السعودية	7.0
محفظة المشاريع السعودية الكبرى	8.5
محفظة الاستثمارات العالمية الاستراتيجية	8.0
محفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة	6.5

* العوائد المذكورة عوائد إسمية

رابعاً: مصادر التمويل

تتمثل مصادر تمويل أعمال الصندوق واستثماراته في (4) موارد أساسية:

- الأموال التي تضخها الدولة في الصندوق.
- الأصول المملوكة للحكومة التي تحوَّل ملكيتها إلى الصندوق.
- القروض وأدوات الدين.*
- العوائد المستبقاة من الاستثمارات (تشمل العوائد من الاستثمارات، والتخارج من الاستثمارات).

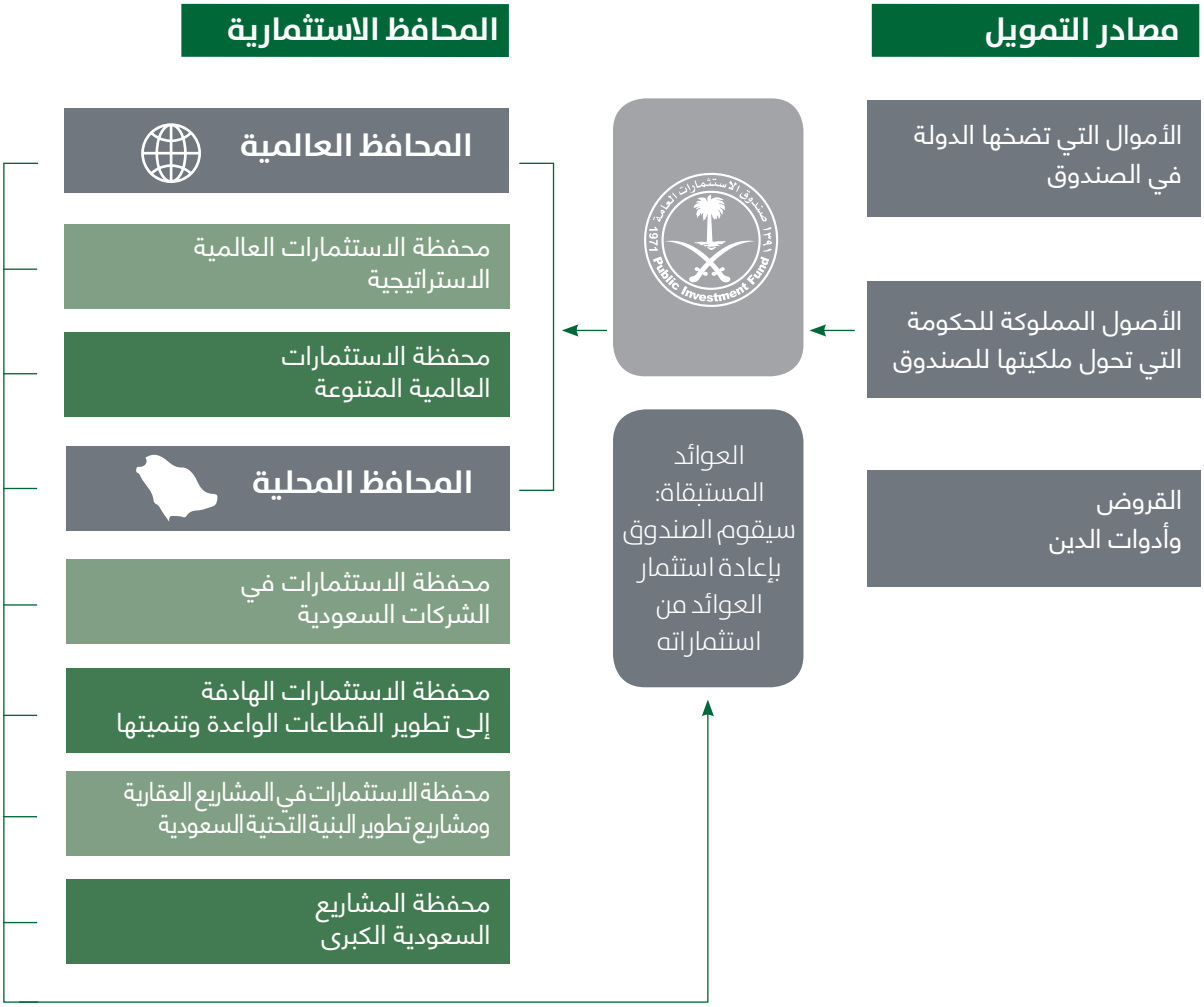

* تعد القروض وأدوات الدين من الخصوم (Liabilities)

خامساً: الحوكمة والتشغيل

أُعتُمد نظام حوكمة عالي الشفافية للصندوق، يضمن تحقيق الجودة والتميز في الأداء، وفقاً لرؤية الصندوق ورسالته، وبما يُمكّنه من تحقيق أهداف رؤية 2030.

هيكل حوكمة صندوق الاستثمارات العامة

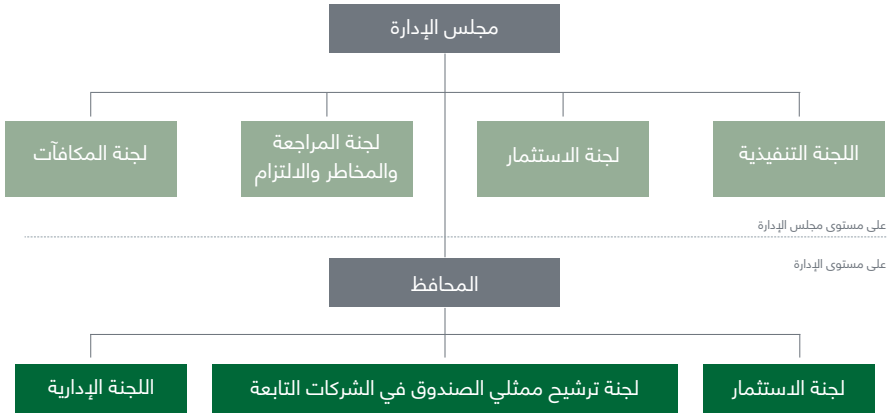

إطار الحوكمة واللجان التنفيذية

يشمل إطار الحوكمة مجلس الإدارة واللجان التابعة له. والأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمجلس هي: الاستراتيجية والتخطيط، والحوكمة والرقابة، والتنظيم والتعيين والمكافآت، والإبلاغ والمراقبة، والاستثمار. وتتمثل المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهذه اللجان فيما يلي:

- **مجلس الإدارة:** وضع الاستراتيجية طويلة الأجل، وخطط العمل، وإقرار هيكل الصندوق والمحافظ الاستثمارية، والموازنة، وهيكل الحوكمة، وإصدار قرارات الاستثمار الرئيسة.
- **اللجنة التنفيذية:** مراجعة أداء الصندوق ومواءمة أدائه مع مهمته الرئيسة، وتزويد الإدارة بالتوجيه والإرشاد الاستراتيجي.
- **لجنة الاستثمار:** مراجعة الأنشطة الاستثمارية للصندوق والنظر فيها، بما في ذلك شركات المحافظ الاستثمارية وحوكمتها، والاستثمار وتأسيس الشركات الجديدة، وسياسة الاستثمار، وعمليات نقل الأصول، وأرباح الأسهم والخزانة، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.
- **لجنة المراجعة والمخاطر والالتزام:** ضمان التزام الاستثمارات بسياسات إدارة المخاطر، والتدقيق والتعامل مع المخاطر المختلفة، ومنها المخاطر النظامية والتشغيلية ذات الأثر المرتفع. كذلك إقرار خطة استمرارية العمل، وخطة المراجعة السنوية.
- **لجنة المكافآت:** الموافقة على تعيينات الإدارة العليا، وهيكل الأجور والمكافآت العام، وإقرار الإطار العام لإدارة الأداء والتطور الوظيفي.

يتكون مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة واللجان التابعة له كما هو مبين في الجدول أدناه:

الإسم	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة الاستثمار	لجنة المراجعة والمخاطر والالتزام	لجنة المكافآت
سمو الأمير/ محمد بن سلمان بن عبد العزيز	رئيساً	رئيساً			رئيساً
معالي الدكتور/ إبراهيم بن عبدالعزيز العساف	عضواً				
معالي الأستاذ / محمد بن مزيد التويجري	عضواً				
معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالملك آل الشيخ	عضواً	عضواً		رئيساً	عضواً
معالي المهندس/ خالد بن عبدالعزيز الفالح	عضواً				
معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان	عضواً		رئيساً		
معالي الأستاذ/ أحمد بن عقيل الخطيب	عضواً	عضواً	عضواً		
معالي الأستاذ/ ياسر بن عثمان الرميان	عضواً	عضواً	عضواً		عضواً
معالي المهندس/ إبراهيم بن محمد السلطان		عضواً			
معالي الأستاذ/ عبد العزيز بن صالح الفريح				عضواً	
سعادة المهندس/ عبد الرحمن بن إبراهيم الرويتع				عضواً	
سعادة الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري			عضواً		
سعادة الأستاذ/ راشد بن عبدالعزيز الراشد				عضواً	
سعادة الأستاذ/ عبد الرحمن بن محمد المفضي		عضواً			
السيد/ ريتشارد فيشر			عضواً		

ويبين الرسم التوضيحي التالي الهيكل التنظيمي للصندوق:

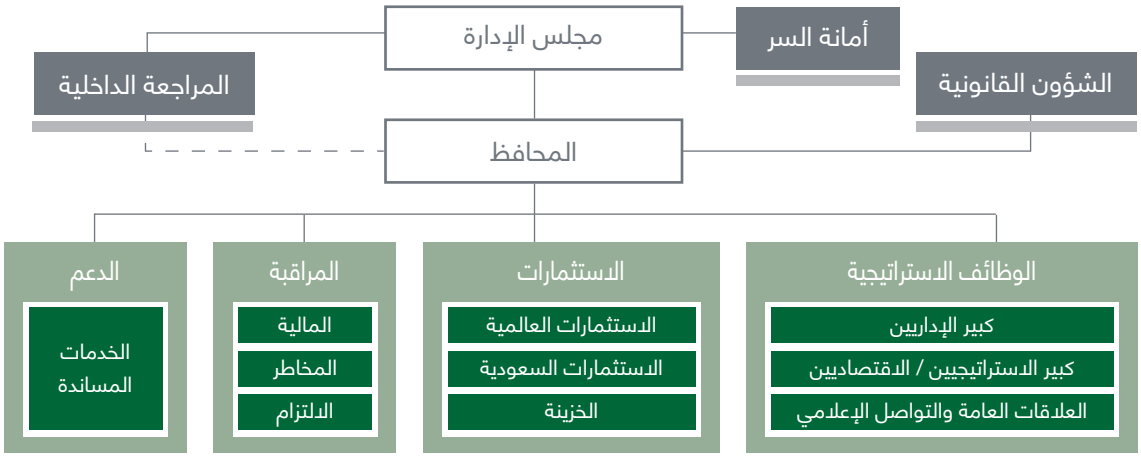

سادساً: إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر في صندوق الاستثمارات العامة خمسة أهداف جوهرية، تتمثل في الآتي:

- الاستفادة القصوى من مبدأ الربح والمخاطرة من خلال المخاطر الذكية.
- تعزيز القدرة على إنجاز أهداف الصندوق.
- تعزيز القدرة على اتخاذ القرار السليم.
- ضمان حماية الصندوق وسلامة الموظفين.
- تحقيق أهداف الحكومة وتطلعاتها.

ولتحقيق تلك الأهداف يجري العمل على محورين:

- **محور حوكمة المخاطر:** يشمل رصد المخاطر باستمرار، وضمان الالتزام بتعليمات معالجتها.
- **محور دعم القرارات:** يقتضي دعم عملية اتخاذ القرارات في الشؤون الاستثمارية من منظور المخاطر.

ويمكن تصنيف المخاطر التي يتعرض لها الصندوق إلى مجموعتين:

- **المخاطر الاستثمارية:** وتتركز في احتمال الخسارة أو عدم تحقيق النتائج المتوقعة، المتعلقة باستثمار محدد أو أكثر، وذلك مثل مخاطر السوق ومخاطر تركيز الاستثمارات في نطاق جغرافي معين.
- **المخاطر غير الاستثمارية:** وتتركز في احتمال الخسارة، أو عدم تحقيق النتائج المتوقعة، غير المتعلقة بأية استثمارات محددة، مثل مخاطر أمن المعلومات ومخاطر السمعة.

ويتبع الصندوق نموذجاً دفاعياً لدرء المخاطر يتكون من ثلاثة مستويات، ويشرف مجلس الإدارة على إدارة مخاطر الصندوق، ويتبع النموذج مسارات منفصلة لدعم القرارات وحوكمة المخاطر، وهي:

دعم القرارات من قِبل لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة بناء على توصيات لجنة الاستثمار الإدارية وتغطية حوكمة المخاطر من قبل المدققين، ولجنة المراجعة والمخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

ولكل خط دفاع ضمن الهيكل التنظيمي للصندوق أدوار ومسؤوليات محددة، وهي:

- **وحدات الأعمال:** مسؤول عن إنشاء إطار ومهام ووظائف التحكم من قبل كل إدارة خاصة بالأعمال لتسهيل أعمال المتابعة اليومية.
- **إدارة المخاطر:** مسؤول عن الإدارة الاستراتيجية للمخاطر، وسياسة المخاطر وتحديد الإجراءات، بالإضافة إلى الإشراف الوظيفي.
- **التدقيق الداخلي:** مسؤول عن تقديم الضمان والاختبار المستقل للسياسة وإجراءات العمل.

لمحة عامّة عن سياسات صندوق الاستثمارات العامة

يقدم الجدول التالي لمحة عن أبرز اللوائح التي تنظم المهام الاعتيادية للصندوق:

اللائحة	الوصف
سياسة الاستثمار	توضيح الهدف الاستثماري للمحافظ الاستثمارية المحددة، إلى جانب إعطاء تفاصيل مثل فئات الأصول المسموح بها، وتخصيص المستهدفات، ومعايير الأداء، وتحمّل المخاطر
بيان الرغبة في المجازفة	تحديد حجم ونوع المخاطر التي يرغب صندوق الاستثمارات العامة في القيام بها من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية
سياسات المخاطر	وتشمل سياسات: مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان والأطراف المقابلة، والمخاطر التشغيلية، واستمرارية الأعمال، وسرية الأعمال
القواعد السلوكية	تحدد التصرفات المتوقعة من الموظفين، والقواعد التي يجب عليهم الالتزام بها
سياسة الالتزام	السياسات الخاصة بمراجعة الأعمال التجارية والالتزام التشغيلي
سياسة المالية	السياسات المتعلقة بالإدارة المالية مثل المحاسبة
سياسة الموارد البشرية	السياسات المتصلة بالمكافآت والأجور، وتطوير الأداء

الفصل الثالث

مبادرات برنامج صندوق الاستثمارات العامة

يتضمن برنامج صندوق الاستثمارات العامة للمدة (2018 - 2020م) ثلاثين مبادرة لتحقيق أهدافه تنفيذاً لرؤية 2030، وصُنّفت المبادرات في سبع مجموعات «حُزم» كما يوضح الجدول التالي:

م	مبادرات برنامج صندوق الاستثمارات العامة
أولاً	**تعظيم استثمارات الصندوق في الشركات السعودية**
1.1	تعظيم أصول الصندوق في الشركات السعودية وتنشيط دور الصندوق فيها
ثانياً	**تأسيس شركات لإطلاق القطاعات الجديدة وتنميتها**
1.2	تأسيس الشركة السعودية للصناعات العسكرية
2.2	تنمية التحول الصناعي
3.2	تأسيس شركة للاستثمار في الترفيه
4.2	إطلاق شركة (نون)
5.2	تأسيس الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري
6.2	تأسيس الشركة السعودية لإعادة التدوير
7.2	تأسيس الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة
8.2	إنشاء صندوق الصناديق
9.2	تأسيس شركة تشغيل طائرات الهليكوبتر للنقل الخاص والرحلات السياحية
ثالثاً	**تطوير البنى التحتية والتطوير العقاري**
1.3	تطوير الأحياء السكنية
2.3	تعظيم قيمة أراضي الصندوق وإنشاء نماذج حضرية جديدة في المدن الرئيسة
3.3	مدينة مطار الملك خالد الدولي في الرياض
4.3	مدينة مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة
5.3	تطوير تجربة الحج والعمرة ورفع الطاقة الاستيعابية للفندقة والإسكان في مكة المكرمة
6.3	تطوير تجربة الحج والعمرة ورفع الطاقة الاستيعابية للفندقة والإسكان في المدينة المنورة
7.3	التطوير في منطقة عسير
رابعاً	**تطوير المشاريع الكبرى**
1.4	مشروع نيوم

م	مبادرات برنامج صندوق الاستثمارات العامة
2.4	مشروع البحر الأحمر
3.4	مشروع القدية
خامساً	**تكوين الشراكات الاستراتيجية الدولية**
1.5	صندوق رؤية سوفت بنك (صندوق الرؤية)
2.5	المشاركة في برنامج الاستثمار في البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية
3.5	صندوق الاستثمارات الروسية المباشرة
4.5	برنامج الاستثمار في الملكية الخاصة الفرنسية
5.5	استثمار شركة أوبر
6.5	شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار المساهمة العامة المحدودة
سادساً	**تنويع مصادر الثروة والدخل عبر الاستثمار العالمي**
1.6	الاستثمار العالمي لتنويع مصادر الثروة والدخل
سابعاً	**بناء صندوق الاستثمارات العامة وتطويره**
1.7	بناء قدرات رأس المال البشري
2.7	تحديث البنية التحتية والتقنيات الداعمة لعمليات الصندوق
3.7	تعزيز حضور الصندوق على النطاقين المحلي والعالمي

أولاً: تعظيم استثمارات الصندوق في الشركات السعودية

1.1: تعظيم أصول الصندوق في الشركات السعودية وتنشيط دور الصندوق فيها

تشكل الاستثمارات في الشركات السعودية الجزء الأكبر من أصول الصندوق حالياً. وتتركز هذه المحفظة في استثمارات مباشرة في العديد من الشركات الخاصة والشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية. وتتمثل إحدى المبادئ الاستثمارية لبرنامج الصندوق في أن يكون مستثمراً ومساهماً أكثر فاعلية ونشاطاً، وأن يسعى إلى تحقيق عوائد مجزية على المدى الطويل، بما ينعكس إيجاباً على الشركات التي يساهم فيها.

ويهدف الصندوق من خلال مبادرات تعظيم استثماراته في الشركات السعودية إلى الآتي:

- تنمية قيمة الشركات التي يساهم فيها الصندوق.
- تمكين الشركات من النمو ودعمها لتصبح رائدةً محلياً وإقليمياً، ووصول عدد منها إلى الريادة العالمية.
- إعادة بناء الشركات وتوجيهها نحو الفرص الحديثة والاتجاهات المستقبلية.
- الاستفادة من المزايا التنافسية التي يملكها الصندوق واستثمار شبكة علاقاته العالمية.
- تعزيز الابتكار والتكامل بين الشركات التي يستثمر فيها الصندوق، وفقاً للإجراءات المتبعة.

ولضمان تحقيق عوائد مستدامة على المدى الطويل، طوّر الصندوق إطار عمل يتألف من (3) خطوات:

- تشكيل نظرة محددة للصندوق حيال الفرص في القطاع، وتخصيص رأس المال، والتنفيذ.
- تطوير حوكمة الشركات التي يساهم فيه الصندوق، ومراقبة أدائها.
- تطوير خدمات تسهم بتحقيق القيمة المأمولة للشركات التي يساهم فيها الصندوق.

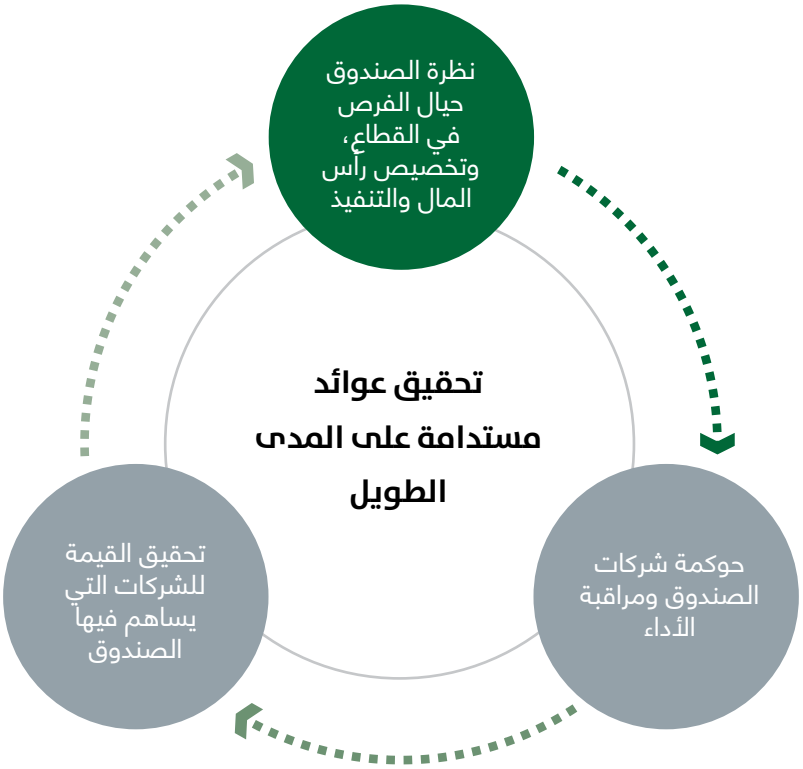

نظرة الصندوق حيال الفرص في القطاعات:

فيما يلي استعراض لنظرة صندوق الاستثمارات العامة حيال الفرص في القطاعات التي يستثمر فيها حالياً، والتي تشكل نسبة رئيسة من إجمالي استثمارات الصندوق:

توزيع الاستثمارات المباشرة في محفظة الشركات السعودية وفقاً للقطاعات الاقتصادية

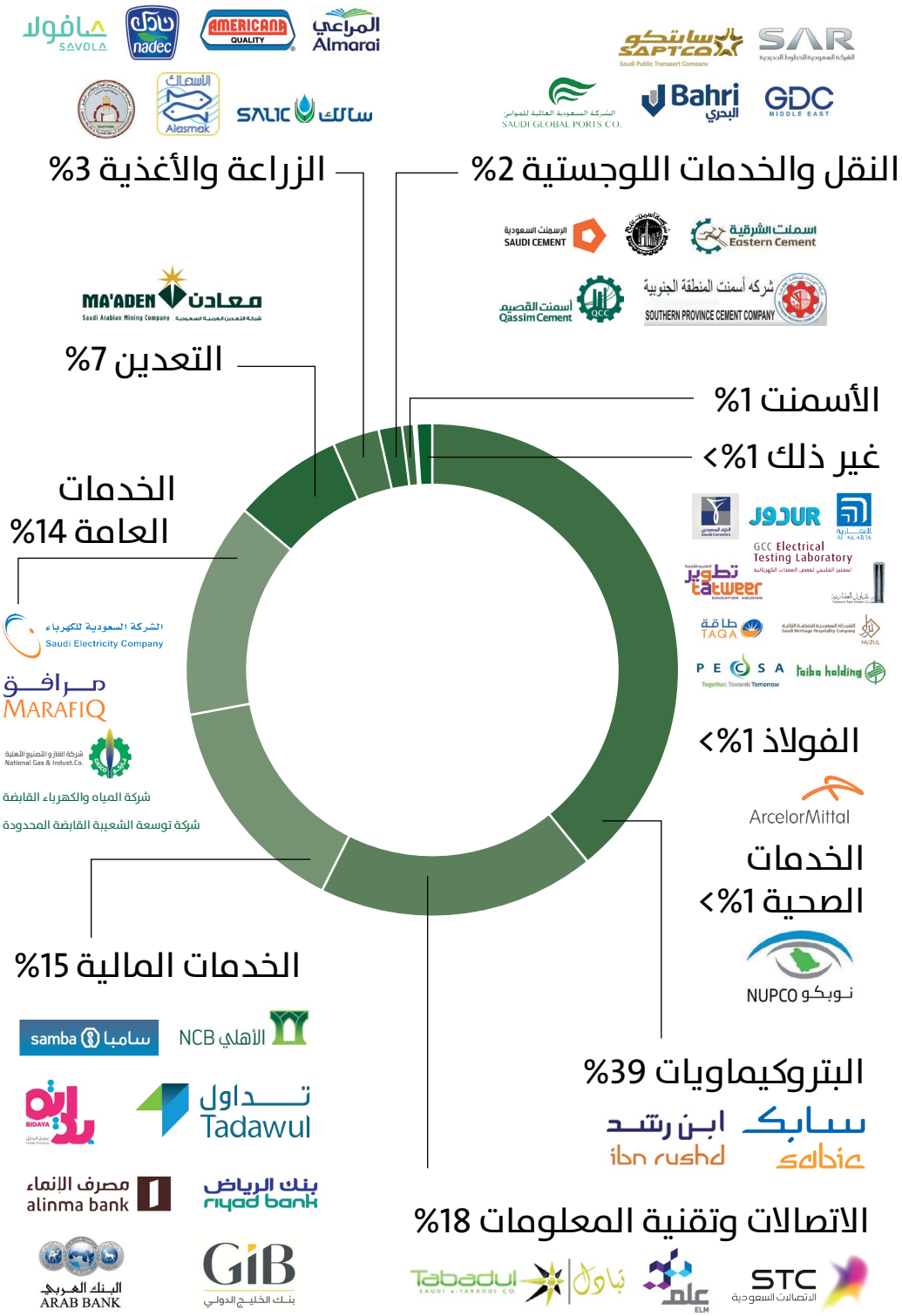

قطاع البتروكيماويات

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

تتركز استثمارات الصندوق حالياً في قطاع البتروكيماويات من خلال الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد). وتعد شركة (سابك) رابع أكبر شركة بتروكيماويات في العالم من ناحية الإيرادات[1].

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

تكمن أهمية قطاع البتروكيماويات في كونه القطاع الصناعي الأكبر في المملكة؛ حيث وفر هذا القطاع ما يقارب (100) ألف وظيفة في عام 2016م[2]. علاوة على أن المملكة تعد أكبر المنتجين في المنطقة عام 2016م[3]. إضافة إلى الدور المهم للقطاع في دعم جهود المملكة الرامية إلى تنمية الصناعات المختلفة فيها وتوطينها.

ومن هذا المنطلق، ينظر البرنامج إلى الفرص الآتية في هذا القطاع في الأعوام (2018-2020م):

- التوسع في إنتاج المشتقات والمواد الكيميائية المتخصصة؛ وذلك لتعزيز الربحية، ودعم الصناعات الوطنية، والتحضير للطلب المستقبلي محلياً، وللمحافظة على مكانة المملكة كمنتج رئيس على مستوى العالم.
- الاستفادة من المواد الخام البديلة (مثل الغاز الطبيعي المسال) بدلاً من الاعتماد الكبير على المواد الخام المحلية (الإيثان)، ومن سُبُل ذلك توسيع الأنشطة خارج المملكة
- دعم الريادة في العمليات التشغيلية للشركات التي يساهم فيها الصندوق، من خلال التحسين المتواصل لهذه العمليات ورفع مستوى تنافسية هذه الشركات وفق الإجراءات المتبعة، والاستثمار في أنشطة البحث والتطوير.

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

تتوزع استثمارات الصندوق في قطاع الاتصالات وخدمات تقنية المعلومات في المملكة على شركة الاتصالات السعودية، وشركة عِلم لأمن المعلومات (علم)، والشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل).

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

تعد المملكة أكبر سوق للاتصالات وتقنية المعلومات في الشرق الأوسط، مع توقعات ببلوغ إجمالي الإنفاق السنوي (140) مليار ريال وأن يوفر القطاع قرابة (213) ألف وظيفة في عام 2017م[4]. وتجدر الإشارة إلى أن البنية التحتية الرقمية المتطورة تمثل عامل تمكين رئيس للعديد من أهداف رؤية 2030. وتشمل البنية التحتية المتطورة توسعة تغطية النطاق العريض عالي السرعة وتحسين جودته. ومن المرجح أن يساهم القطاع في توطين التقنية الحديثة في هذا المجال، وتعزيز فعالية الحكومة والشركات، وإطلاق الاقتصاد الرقمي، ودعم تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعدلات نموها.

وينظر برنامج الصندوق إلى الفرص الآتية في القطاع في الأعوام (2018-2020م):

- توسيع نطاق البنية التحتية والتركيز على شبكات الألياف لتعزيز مستويات الخدمة وقدرات الاتصالات.
- توسيع نطاق الخدمات المقدمة من قبل مشغلي الاتصالات لقطاع الأفراد وتطوير المنتجات والمنصات الرقمية وعروض المحتوى، بهدف جعل شركات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من الشركات التي تقدم خدمات متكاملة. ويشمل هذا التوسع فرص تطوير وتقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق تعزيز التعاون بين الشركات التي يساهم فيها الصندوق.
- تلبية الاحتياجات المتنامية للشركات (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) وعملاء قطاع الأعمال والحكومة ودعم جهود التحول الرقمي في القطاعات المختلفة.

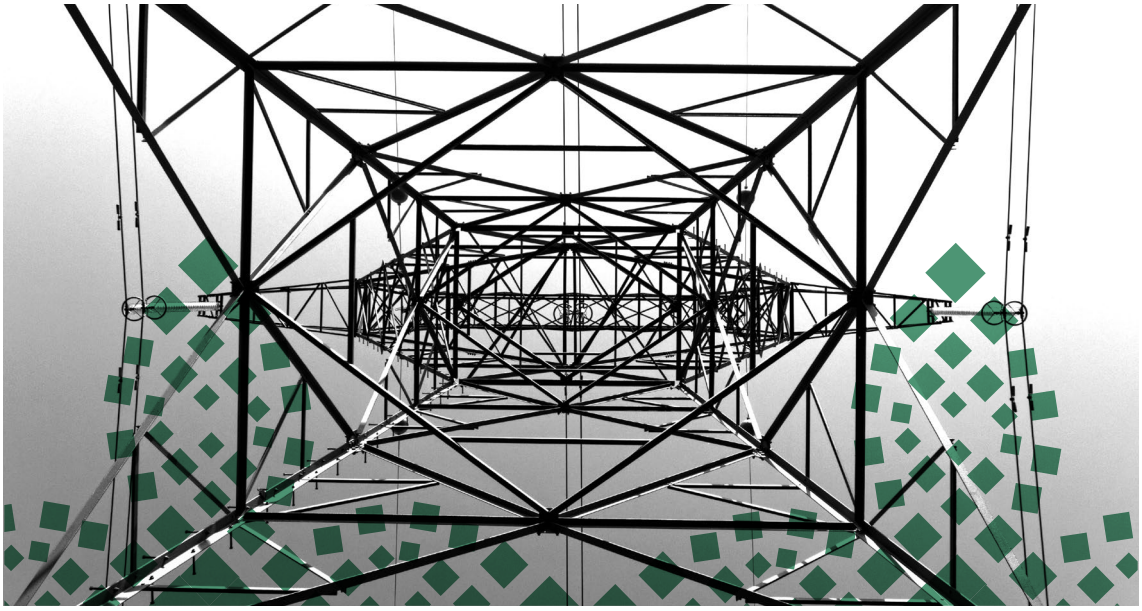

- دعم شركات القطاع لتكون رائدة إقليمياً ومنافسة عالمياً في مجالات الاتصالات والتقنية الرقمية، وأن تصل إلى قاعدة عملاء كبيرة وأسواق إقليمية وعالمية جديدة.
- جعل السعودية مركزاً للتقنية والابتكار، من خلال توطين التقنية والمعرفة والقدرات في القطاعات الناشئة مثل الخدمات السحابية، وتحليلات البيانات، والأمن الإلكتروني.

قطاع الخدمات المالية

يشمل قطاع الخدمات المالية القطاعين الفرعين: الخدمات المصرفية، والسوق المالية.

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

تتوزع استثمارات الصندوق في قطاع الخدمات المالية على البنك الأهلي التجاري، ومجموعة سامبا المالية، وبنك الرياض، والسوق المالية السعودية (تداول)، ومصرف الإنماء، وشركة بداية لتمويل المنازل. كذلك يملك الصندوق أسهما في البنك العربي (الأردن)، وبنك الخليج الدولي.

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

يُعدّ قطاع الخدمات المصرفية أكبر قطاع فرعي من قطاعي الخدمات المالية، وقد ساهم هذا القطاع بمبلغ (111) مليار ريال في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في العام 2016م، وهو ما يمثل قرابة (6%) من الناتج المحلي غير النفطي، بنمو (7%) سنوياً في الأعوام الأربعة الأخيرة[5].

وفيما يخص قطاع السوق المالية، تُعدّ السوق المالية السعودية أكبر أسواق الأسهم الإقليمية؛ إذ بلغ رأس مال سوق الأسهم (1,680) مليار ريال في عام 2016م[6].

وتسعى رؤية 2030 إلى توفير الإمكانات لقطاع الخدمات المالية. وفي حين ستكمن غالبية الفرص في تمويل المشاريع، ستتوفر فرص إضافية في الخدمات المالية الأخرى (مثل خدمة الاستشارات المتعلقة بجمع رؤوس الأموال، وخدمة التمويل التجاري، وخدمات

المدفوعات). ويتضح أيضاً من خلال رؤية 2030 اهتمام المملكة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تُعدّ السوق المالية قناة جاذبة لها.

وبما أن قطاع الخدمات المالية هو عامل تمكين رئيس للنمو الاقتصادي، فإن النمو المستقبلي وحجم قطاع الخدمات المالية سيعتمدان إلى حد كبير على مدى تطور قطاعات الاقتصاد الأخرى ونموها.

وينظر البرنامج إلى الفرص الآتية في القطاع - في الأعوام (2018-2020م) آخذاً في الاعتبار أهميته كمصدر رئيس لتوفير الاحتياجات التمويلية لتنمية وتنويع الاقتصاد :

- التوسع العالمي والتركيز على تقديم الخدمات المالية إلى الشركات السعودية التي تستهدف الأسواق العالمية.
- دعم شركة (تداول) لتصبح رائدة إقليمياً من ناحية الحجم وزيادة عدد الشركات المدرجة وتنويع الأدوات المعروضة (مثل أدوات الدخل الثابت) وتسهيل مشاركة المستثمرين الأجانب.
- تطوير أنظمة الخدمات المالية الرقمية ودعم البنوك في خطط التحول الرقمية تماشياً مع التوجهات العالمية من أجل تحسين مستويات خدمة العملاء وتحقيق الميزة التشغيلية.

قطاع الخدمات العامة

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

تتوزع استثمارات الصندوق في قطاع الخدمات العامة على الشركة السعودية للكهرباء، وشركة المياه والكهرباء القابضة، وشركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع، وشركة الغاز والتصنيع الأهلية (غازكو)، وشركة توسعة شعيبة القابضة المحدودة، وكذلك يستثمر الصندوق بصورة غير مباشرة في شركة أعمال الطاقة والمياه الدولية (أكوا باور) من خلال الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار).

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

بلغ إجمالي القدرة الإنتاجية لتوليد الطاقة في المملكة (81.6) جيجا وات في عام 2015م، وتُسهم أكثر من ست مؤسسات في توفيرها. وتُعدّ الشركة السعودية للكهرباء أكبر هذه الجهات من ناحية القدرة الإنتاجية؛ إذ تشكل (70%) من إجمالي القدرة الإنتاجية[7].

وفيما يخص قطاع إمدادات الطاقة، تمتلك المملكة أصولاً كبيرةً لنقل الطاقة وتوزيعها؛ إذ تبلغ دائرة التغطية بها (70) ألف كيلومتر تقريباً من خطوط النقل عالية الجهد وخطوط الضغط العالي، و(540) ألف كيلومتر تقريباً من خطوط النقل متوسطة ومنخفضة الجهد في عام 2015م[8].

وتدعم أعمال نقل الطاقة وتوزيعها البنية التحتية الجاهزة لخدمات العملاء مثلا لفروع، ومراكز الاتصال، وشبكة الإنترنت، والجوالات، وأجهزة الخدمة الذاتية.

ويسعى برنامج الصندوق إلى تحقيق الآتي في القطاع في الأعوام (2018-2020م):

- رفع مستوى الكفاءة التشغيلية في الأصول التي يساهم فيها الصندوق، وسينتج عن

ذلك خفض استهلاك الوقود والمصاريف الرأسمالية.

- الاستثمار في الطاقة الشمسية والبديلة، وذلك لبناء الصناعة المحلية على مستوى سلسلة القيمة، ووضع المملكة على الخارطة الدولية في هذا المجال.
- الاستثمار في مجال تحديث منظومة الطاقة بما يشمل الاستعانة بالأنظمة الذكية، والبنية التحتية ثنائية الاتجاه لتكامل مصادر الطاقة المتجددة.

قطاع التعدين

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

تتركز الاستثمارات الحالية للصندوق في قطاع التعدين على شركة التعدين العربية السعودية (معادن). ولدى (معادن) أربعة مجالات عمل رئيسة: الذهب والمعادن الأساسية، والفوسفات، والألومنيوم، والمعادن الصناعية.

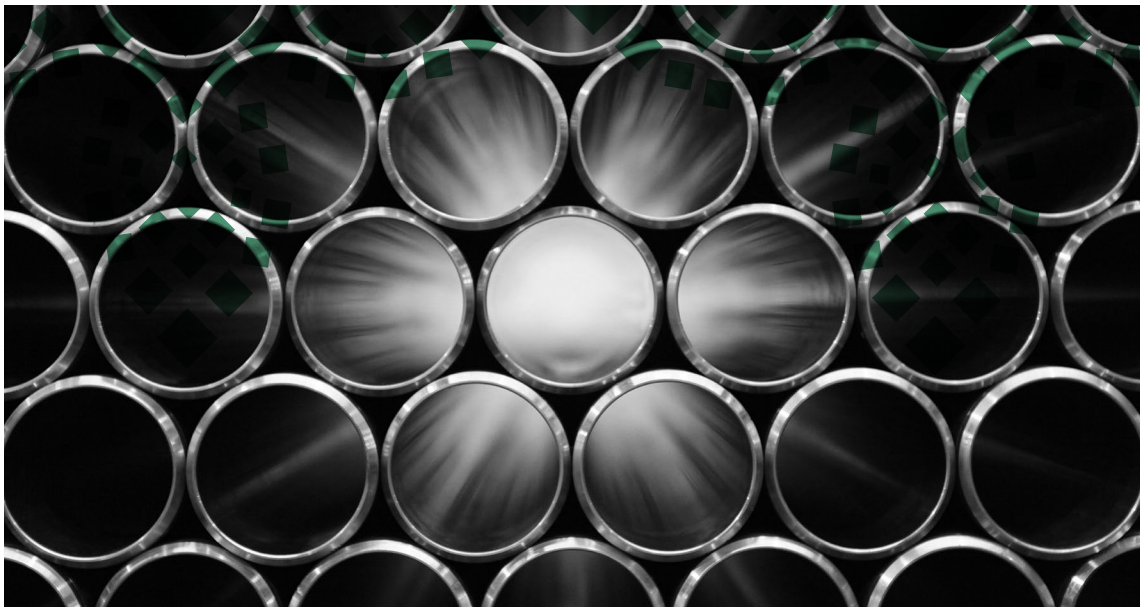

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

تكمن أهمية قطاع التعدين في كونه من أهم القطاعات الواعدة في المملكة. إلا أنه بالرغم من ذلك، فإن مستوى الإنفاق على أنشطة الاستكشاف في المملكة منخفض بسبب ارتفاع تكلفة هذه الأنشطة، وطول مدة المشاريع.

ويُعدّ قطاع التعدين من ركائز التطور الصناعي، وتبلغ مساهمته في الناتج المحلي قرابة (11) مليار ريال في عام 2016م[9].

وفي ضوء رؤية 2030 حيال قطاع التعدين، تسعى المملكة إلى تنمية مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي، ومساهمته في توليد الوظائف بشكل بارز بحلول عام 2020م[10]. وسيُستفاد من هذا القطاع بشكل كبير لارتباطه بصناعات تعمل المملكة على استحداثها.

وينظر برنامج الصندوق إلى الفرص الآتية في القطاع في الأعوام (2018-2020م):

- الاستثمار في استكشاف واستخراج الثروات غير المستغلة من المعادن المختلفة وصولاً

بالقطاع إلى مضاعفة إنتاجه؛ بهدف رفع مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من ثلاثة أمثال مساهمته الحالية.

- الريادة العالمية في مجال الأنشطة المتعلقة بإنتاج الفوسفات والأسمدة، عن طريق الدخول إلى أسواق عالمية جديدة، وتكوين شراكات استراتيجية عالمية.
- دعم صناعة الألومنيوم في المراحل المتقدمة (Downstream) بما يسهل تطوير وتنمية قطاعات التصنيع؛ حيث تملك المملكة فرصة استثنائية لتكون من أكبر اللاعبين في سوق الألومنيوم عبر الدخول في شراكات استراتيجية والتوسع في أسواق عالمية.
- النظر في زيادة الاستثمار في المراحل الأولية (Upstream) في مشاريع الألومنيوم.

قطاع الزراعة والأغذية

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

تتوزع استثمارات الصندوق في قطاع الزراعة والأغذية على شركة المراعي، والشركة السعودية للاستمثار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، ومجموعة صافولا، والشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)، والشركة السعودية للأسماك، والمطاحن الأربعة*، والشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا).

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

تهدف رؤية 2030، إلى رفع مستوى الأمن الغذائي في المملكة من الغذاء. كذلك تتجه المملكة إلى تصميم نُظُم إنتاج مستدامة عالية الكفاءة للمصانع وتربية الماشية ومصائد الأسماك مع تحسين استخدام المياه في الزراعة بالمناطق التي تضمّ موارد مائية طبيعية ومتجدّدة. أيضاً تهدف رؤية 2030 إلى مواصلة جهود المملكة في إيجاد أوجه تعاون مع المستهلكين ومصنّعي الأغذية والموزّعين بهدف زيادة كفاءة الإنتاج وخفض هدر الموارد.

وينظر البرنامج إلى الفرص الآتية في القطاع في الأعوام (2018-2020م):

* كانت تعرف مسبقاً بإسم «المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق»؛ وهي مستثناة من التحليل الوصفي الدقيق لأنها خاضعة لعملية الخصخصة

- الاستثمار في المشاريع الزراعية ذات الجدوى المالية ورفع نسبة مستوى الأمن الغذائي؛ إذ استهلكت المملكة في عام 2016م قرابة (31) مليون طن من الأغذية فيما اقتصر إنتاجها على نحو (7) مليون طن من الغذاء.
- الاستثمار بحصة رئيسة في قطاع الأغذية العالمي، وتنمية صادرات المملكة من الأغذية المصنعة للأسواق الإقليمية والعالمية؛ إذ إن استثمارات الصندوق تمكّنه من الاستفادة من الطلب المحلي للأغذية الذي يُقدَّر بنحو (72) مليار ريال في عام 2016م[11]. وتُعدّ توقعات نمو القطاع في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط إيجابية نظراً إلى نسبة النمو السكاني، والتغير في سلوك استهلاك المجتمع (تفضيل الأغذية المصنّعة والمعبّأة، والأغذية التي تحمل علامات تجارية).
- الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التقنية الزراعية لنشر أحدث التقنيات في المملكة وتحسين إنتاجية الأعمال الزراعية المحلية وتقليل الهدر

قطاع النقل والخدمات اللوجستية*

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

هناك عدة استثمارات للصندوق في هذا القطاع منها: الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (بحري)، والشركة السعودية العالمية للموانئ، والشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)، والشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو)، والشركة السعودية لتهيئة وصيانة الطائرات.

* يشمل تصنيف قطاع الخدمات اللوجستية قطاعات النقل البحري، والجوي، والبري (السكك الحديدية، والطرق). إلا أنه تم التركيز على القطاع البحري وقطاع السكك الحديدية نظراً لأن الشركات التي يساهم فيها الصندوق تعمل في هذين القطاعين

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

تطمح رؤية 2030 إلى أن تصبح المملكة مركزاً لوجستياً محلياً وإقليمياً وعالمياً للقطاعات ذات الاهتمام الوطني وللسلع الصناعية والاستهلاكية؛ إذ توفر المملكة بيئة عمل مناسبة للمصنّعين ومزودي الخدمات اللوجستية، إلى جانب سهولة الوصول إلى دول شبه الجزيرة العربية وشمال وشرق أفريقيا، مع توفير شبكة توزيع مميزة للأسواق المحلية في المملكة.

وينظر البرنامج إلى الفرص الآتية في القطاع في الأعوام (2018-2020م):

- تأسيس ودعم شركة رائدة إقليمية في مجال عمليات الموانئ البحرية بهدف تمكين المملكة من الاستفادة من موقعها على البحر الأحمر والخليج العربي، وذلك للقيام بدور محوري على المستوى العالمي، وتوفير الخدمات اللازمة لدعم عمليات الاستيراد إلى المملكة والتصدير منها.
- السعي إلى التعاون بين الشركات التي يساهم فيها الصندوق، ومن ذلك تعزيز الربط بين الموانئ السعودية والشركة السعودية للخطوط الحديدية.
- التوسع في الاستثمارات اللوجستية على طول سلسلة القيمة في القطاع، مثل المخازن وخدمات الشحن لتحقيق التعاون والتكامل.
- استكشاف فرص الاستحواذ العالمية في القطاع للاستفادة من اقتصاديات السعة وتعزيز حضور المملكة في الأسواق العالمية.
- المساهمة في تأمين البنية التحتية اللازمة للصناعات الوطنية، مثلا دعم مشروع وعد الشمال للفوسفات.

قطاع الأسمنت

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

يمتلك صندوق الاستثمارات العامة حصصاً في عدد من شركات الأسمنت في المملكة، وتتفاوت ملكيته في هذه الشركات، وهي: شركة أسمنت المنطقة الجنوبية، وشركة أسمنت القصيم، وشركة أسمنت ينبع، وشركة أسمنت المنطقة الشرقية، وشركة الأسمنت السعودية.

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

تكمن أهمية قطاع الأسمنت في كونه من أكبر القطاعات الصناعية في المملكة. ويوفر هذا القطاع قرابة (12,500) وظيفة، وبلغ إجمالي إيرادات قطاع الأسمنت زهاء (15) مليار ريال في عام 2016م؛ إذ زادت القدرة الإنتاجية في المملكة بوتيرة أسرع من نمو الطلب في السنوات الأخيرة[12].

وفي ضوء رؤية 2030، تلوحُ فرص لقطاع الأسمنت من جرّاء المشاريع الضخمة الجارية والقادمة، مثل: مترو الرياض، ومترو جدة، وتوسعة المسجد الحرام بمكة المكرمة، ومدينة الجبيل الصناعية الثانية، والتي تمتد مدة تنفيذها حتى عام 2030م.

وينظر البرنامج إلى الفرص الآتية في القطاع في الأعوام (2018-2020م):

- إمكانيات التوسع في قطاع الأسمنت، وأن تكون الشركات السعودية المغذي الرئيس للأسمنت إقليمياً.
- تكوين شركات رائدة على مستوى المناطق، قادرة على تلبية احتياجات السوق المستقبلية.
- تحسين الكفاءة التشغيلية لخدمة مشاريع رؤية 2030 على النحو الأمثل، ومن ذلك على سبيل المثال: استخدام الطاقة البديلة وإيقاف تشغيل الأفران القديمة ذات الكفاءة المنخفضة.

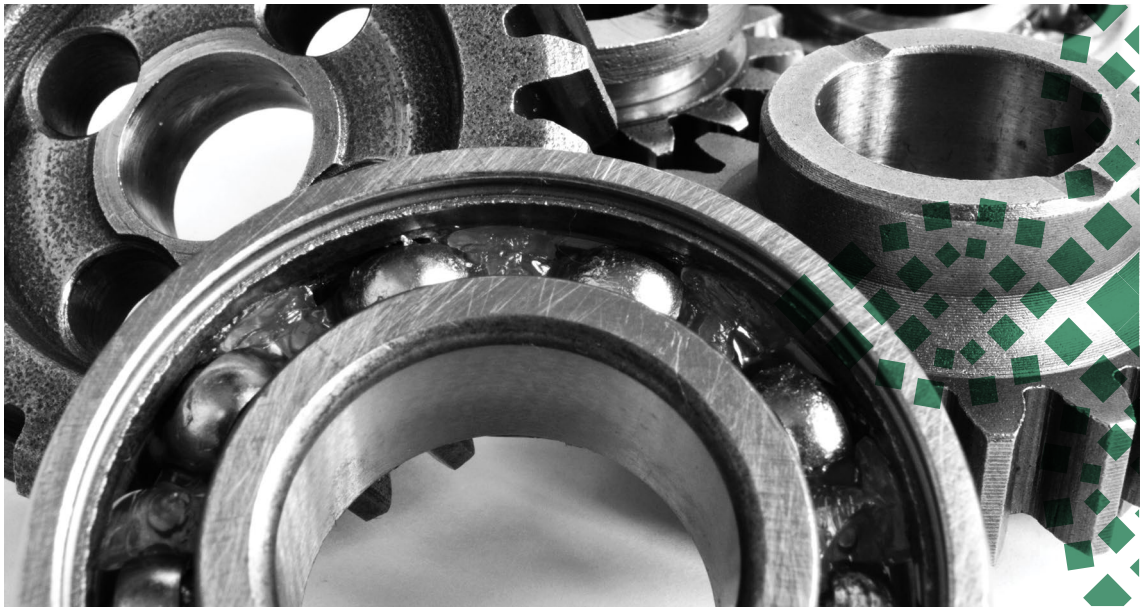

قطاع الفولاذ

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

تتركز الاستثمارات الحالية للصندوق في القطاع في شركة أرسيلورميتال تيوبيلر برودكتس الجبيل (AMTPJ).

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

إن إنتاج الفولاذ في المملكة موجّه بشكل كبير نحو إنتاج كتل الصُلب (Billets) وحديد التسليح في حين لا يزال إنتاج المنتجات المسطحة محدوداً. بالإضافة إلى ذلك، يواجه القطاع تحديات بسبب:

- اعتماد المملكة على الواردات من المنتجات المسطحة النهائية بشكل أكبر مقارنةً بالمنتجات الطويلة.
- انخفاض الطلب وزيادة العرض بسبب تفضيل المصانع الصغيرة استيراد كتل الصُلب (Billets) وتحويلها إلى منتجات طويلة مكتملة.

وفي ضوء رؤية 2030، يرجَّح أن تنمو صناعة الفولاذ إثر الزيادة المتوقعة في مجالات الإسكان والصناعات التحويلية والعسكرية والنقل، إضافة إلى النمو المتوقع في إنشاء العقارات السكنية. وينظر البرنامج إلى الفرص الآتية في القطاع في الأعوام (2018-2020م):

- تطوير الإمكانيات المحلية لتصنيع المنتجات عالية الجودة لدعم القطاعات الجديدة، وذلك من خلال اعتماد أهم التقنيات مثل إنشاء أول فرن عالٍ لصهر خام الحديد في المنطقة تلبية لاحتياجات الصناعات المتقدمة وتوطين صناعة المنتجات المسطحة.
- تعزيز موقع المملكة كمنتج رائد عالمياً لأنابيب الخط السلسة.
- التوسع على طول سلسلة القيمة لتعزيز التنافسية والربحية للقطاع.

قطاع الخدمات الصحية

استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في القطاع

يساهم صندوق الاستثمارات العامة في الشركة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية (نوبكو)، التي تم تأسيسها لتوحيد مشتريات الجهات الصحية الحكومية في المملكة. ويمكن للشركة في المستقبل توسعة نطاق خدماتها المقدمة إلى مزودي الرعاية الصحية من خلال تقديم خدمات القيمة الاستراتيجية المضافة. كما يساهم الصندوق بصورة غير مباشرة في شركة إبراهيم محمد المانع وإخوانه المالكة لمستشفيات المانع العامة في المنطقة الشرقية.

أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة في القطاع حتى عام 2020م

يشمل قطاع الخدمات الصحية في المملكة جميع الأنشطة المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية كالمستشفيات والعيادات والصيدليات، فضلاً عن إنتاج المواد ذات الصلة بالرعاية الصحية مثل المستحضرات الصيدلانية واللوازم الطبية. وتستهدف رؤية 2030 تيسير الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية؛ إذ تعتزم تحقيق ذلك من خلال الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ذات الصلة بالرعاية الصحية، ورفع مشاركة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص المحليين والأجانب. وينظر برنامج الصندوق إلى الفرص الآتية في القطاع في الأعوام (2018-2020م):

- دعم جهود توطين الرعاية الصحية والمساهمة في جعل المملكة مركزاً إقليمياً للرعاية الصحية عبر إنشاء مدن طبية وبنى تحتية للرعاية الصحية بأعلى المعايير وباستقطاب أفضل الكوادر الطبية. وتبدو فرصة تطوير القطاع الصحي في المملكة مؤاتية. فعلى سبيل المثال بلغ متوسط عدد الأسرة (2.1) سرير لكل (1,000) نسمة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ (3.1)، ومتوسط بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ (5) أسرّة[13].
- توطين صناعة المستحضرات الصيدلانية وتجميع الأجهزة والمعدات الطبية؛ إذ تُعدّ المملكة من أكبر مستوردي المنتجات الصيدلانية في المنطقة، وقد بلغت قيمة المنتجات الصيدلانية

المستوردة ما يعادل (80%) من إجمالي الاستهلاك[14]. إضافة إلى أنه من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الوعي الصحي وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى دفع هذا النمو بشكل أسرع.

- دعم تطوير نظم تقنية المعلومات والبرمجيات للرعاية الصحية، ليشمل ذلك الحلول المتعلقة بالمعلومات المتصلة بصحة المريض، والقدرة على تنسيق الرعاية المقدمة، وحلول المساعدة على التشخيص السريع، وتبادل المعلومات الطبية مع المرضى وأسرهم.

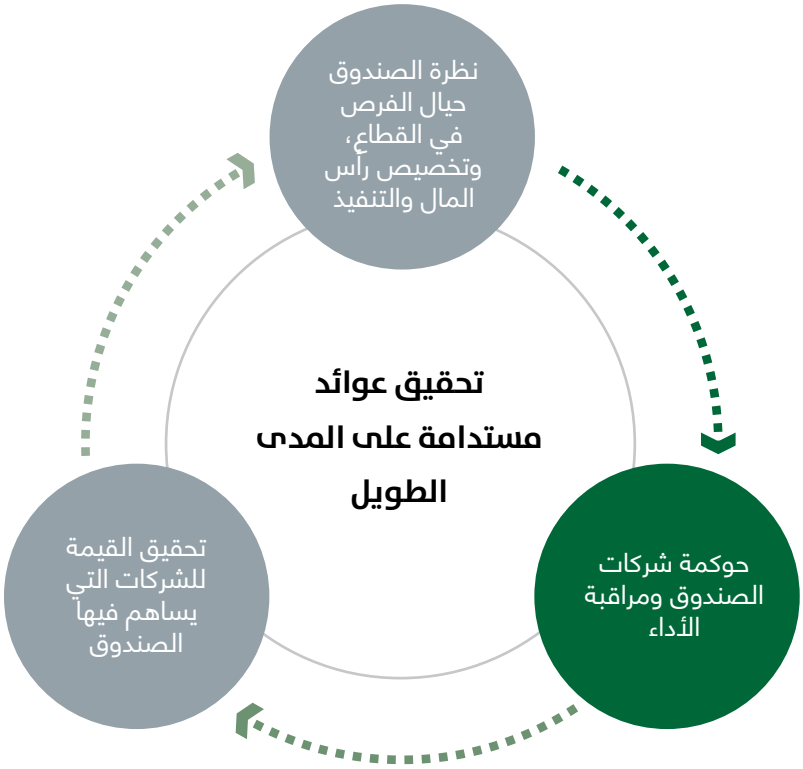

تطوير حوكمة الشركات التي يساهم فيها الصندوق، ومراقبة الأداء:

يهدف الصندوق إلى المشاركة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الشركات التي يساهم فيها، وذلك من خلال تطوير الحوكمة وتفعيلها في تلك الشركات، لمواكبة أفضل الممارسات المحلية والعالمية، ومتابعة مستوى الالتزام وتطبيق الأنظمة واللوائح المتبعة في المملكة وخارجها.

ومن هذا المنطلق، أنشأ الصندوق إدارة تُعنى بحوكمة الشركات التي يساهم فيها، فحدد إطار عمل يتماشى مع أفضل الممارسات المحلية والعالمية لرفع مستوى أداء الشركات وتحقيق الانعكاس الإيجابي على الأطراف ذات العلاقة (المساهمين، مجلس الإدارة، إدارة الشركة، والجهات الرقابية)، ويتضمن إطار الحوكمة الأبعاد الآتية:

- **رؤية الصندوق كمساهم..** ويُعدّ هذا البُعد الركيزة الأساسية لإطار حوكمة الشركات التي يساهم فيها الصندوق؛ إذ يُقيّم الصندوق أداء الشركات لتحديد أولوياتها وتوجهاتها الاستراتيجية، ويسهم هذا التقييم في تطوير استراتيجيات الشركات التي يساهم فيها الصندوق.
- **رفع مستوى ممارسة الحوكمة في الشركات التي يساهم فيها الصندوق..** يسعى الصندوق إلى العمل على دعم الشركات لتطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية في المملكة وخارجها.

- **المتابعة المستمرة للشركات التي يساهم فيها الصندوق..** يعمل الصندوق على المتابعة الوثيقة لأداء الشركات التي يساهم فيها، من خلال تفعيل دوره وممارسة حقوقه كمساهم من أجل تحقيق أهدافه لتعظيم المنفعة الاستثمارية العائدة على جميع المستثمرين.
- **ممثلو الصندوق في مجالس إدارات الشركات التي يساهم فيها..** يسعى الصندوق إلى استقطاب أفضل الكفاءات من أصحاب الخبرات المحلية والعالمية في جميع المجالات لتحقيق أهداف الشركة، وما من شأنه تعظيم المنفعة العائدة على جميع المستثمرين والاقتصاد الوطني.
- **المتابعة والدعم لممثلي الصندوق في الشركات..** يعمل الصندوق على إعداد برامج لممثليه في مجالس إدارات الشركات التي يساهم فيها، بهدف تعريفهم بدورهم المأمول تُجاه الشركة والصندوق. كما يعمل على متابعة أدائهم وتوفير الأدوات المناسبة لدعمهم على القيام بالمهام المسندة إليهم، من خلال تقديم الدراسات والآراء الاستثمارية والنظامية حيال ما يحتاجون إليه، بما يحقق أهداف برنامج الصندوق.
- **برامج التطوير..** يعمل الصندوق على تأسيس أكاديمية لتدريب وتطوير مهارات منسوبي الصندوق وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات التي يساهم فيها، ويسعى إلى التعاقد مع مراكز تدريبية متخصصة لتقديم برامج متكاملة للمساهمة في تطوير ومواكبة أفضل الممارسات العالمية.

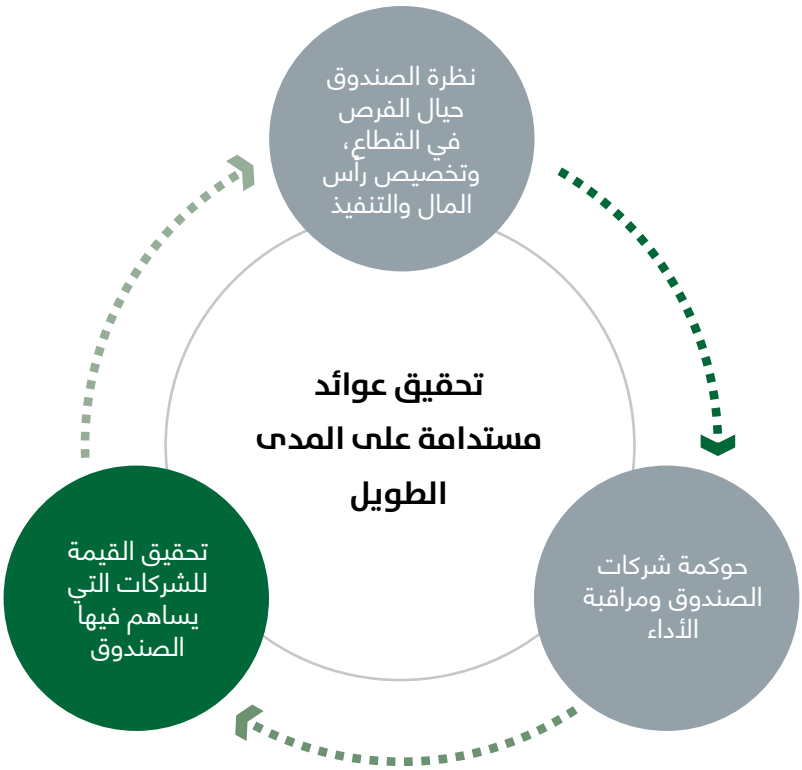

خدمات تحقيق القيمة للشركات التي يساهم فيها برنامج الصندوق

سيقوم الصندوق بتقديم الدعم والمساندة لشركاته وذلك للمساهمة في نموها وتحسين أدائها، ويسهم هذا الدعم في تعظيم أصول الصندوق وتكريس دوره كمستثمر نشيط، والعمل على تطوير البرامج التي تحتاج إليها الشركات، وإيجاد أوجه تعاون فيما بينها؛ إذ حدد الصندوق فرص إيجاد قيمة مضافة في الشركات التي تندرج تحت محفظة استثماراته في الشركات السعودية، ومنها على

سبيل المثال:

- تسريع نمو وتطوير الشركات الرائدة.
- تسريع نمو الشركات الجديدة.
- مساندة الشركات السعودية في النمو عالمياً عبر علاقات الصندوق.
- مساندة عمليات الاستحواذ والهيكلة المالية.
- تطوير الجاهزية المعلوماتية والرقمية.
- تعزيز معايير المسؤولية الاجتماعية.
- إطلاق منتديات حوارية بين الإداريين وتحفيز العاملين.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة.
الأهداف غير المباشرة	• إنشاء المراكز اللوجستية وتحسين أدائها. • تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي. • تعظيم الإيرادات من الأصول المملوكة للدولة. • جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. • تنمية الاقتصاد الرقمي. • توطين الصناعات الواعدة. • رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية. • دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالمياً. • تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً. • دعم نمو القطاع غير الربحي. • تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق. • زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد. • تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها.

ثانياً: تأسيس شركات لإطلاق القطاعات الجديدة وتنميتها

يلعب صندوق الاستثمارات العامة دوراً داعماً ومكملاً للقطاع الخاص في المملكة. فهو يستثمر في القطاعات الجديدة الواعدة، ويعمل على تهيئتها لشركات القطاع الخاص بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويعمل كذلك على بناء القدرات البشرية في هذه القطاعات.

ويستطيع الصندوق من خلال شبكة علاقاته جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاستثمار في هذه القطاعات وجذب الشركات المتخصصة إلى توطين التقنية والمعرفة، وتكوين الشراكات مع اللاعبين المحليين، وتمكينهم من التنافس في المستقبل.

كما يعمل الصندوق على تنمية القطاعات على مدى سلسلة القيمة من خلال استثماراته في المملكة، وتمكين مختلف الشركات من التوسع وبلوغ الأسواق الإقليمية والعالمية. وتعد جهود الصندوق في ترسيخ الشفافية ومعايير الحوكمة السليمة في الشركات السعودية عاملاً إيجابياً يساهم في زيادة قيمة أصول السوق السعودية ويجذب المستثمرين الأجانب إليها.

ولقد حدد برنامج الصندوق عدداً من القطاعات التي تسهم في تنويع وتنمية الاقتصاد المحلي. ويعمل حالياً على تأسيس شركات في تلك القطاعات. وفيما يلي عرض لأبرز مبادرات برنامج الصندوق لتطوير هذه القطاعات:

1.2: تأسيس الشركة السعودية للصناعات العسكرية

قطاع الصناعات العسكرية

تُعدّ المملكة من أكثر الدول إنفاقاً على الأمن والدفاع على مستوى العالم؛ إذ شكلت المصروفات المعتمدة في القطاع العسكري لعام 2016م نسبة (21%) من إجماليها[15]. وعلى الرغم من حجم الإنفاق الضخم، وعدد الشركات العاملة في القطاع حالياً، لا تتجاوز حصة المحتوى المحلي (5%) من إجمالي الإنفاق الحالي للمملكة على التسليح والصيانة وقطع الغيار[16]. لذا أكدت رؤية 2030 على أهمية توطين قطاع الصناعات العسكرية، وحددت نسبة (50%) كنسبة توطين للإنفاق العسكري المحلي تسعى إلى الوصول إليها في عام 2030م.

القطاعات التي تشملها الاستثمارات الهادفة إلى تطوير وتنمية القطاعات السعودية

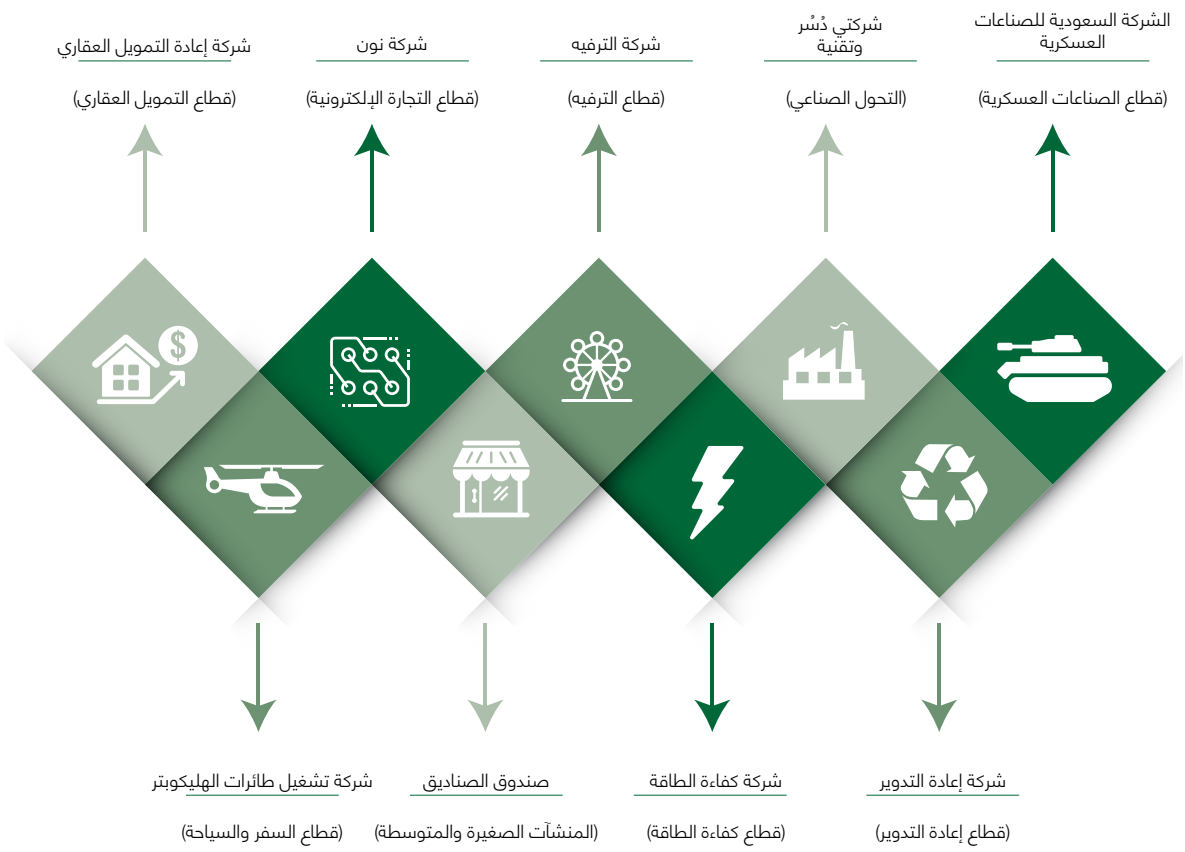

وصف المبادرة

سعياً من صندوق الاستثمارات العامة إلى اغتنام الفرص المتاحة في قطاع الصناعات العسكرية وتحقيقاً لأهداف رؤية 2030، أُسست الشركة السعودية للصناعات العسكرية في عام 2017م، وهي شركة مملوكة بالكامل للصندوق. ومن المستهدف أن تصبح ضمن أكبر (25) شركة صناعات عسكرية في العالم، جامعةً بين أحدث التقنيات وأفضل الكفاءات لتطوير منتجات عسكرية بمواصفات عالمية، لتعزز قدرات المملكة في هذا القطاع. وقد بنت الشركة استراتيجيتها على دراسات وبحوث مستفيضة لأفضل الممارسات، إلى جانب التنسيق الواسع مع الشركاء المحليين والدوليين. وبدأت الشركة بالتفاوض مع عدة شركات عالمية للمساهمة في بناء قدراتها وتكوين شراكات معها.

وفي ضوء ذلك، حددت الشركة مجالات عملها بغية تحقيق أعلى قدر من التوطين والربحية. وتتمثل هذه المجالات في:

- **الإلكترونيات الدفاعية**: صناعة الرادارات والمستشعرات والموجّهات وأنظمة الاتصالات والقيادة والسيطرة.
- **الأسلحة والذخائر والصواريخ**: صناعة الأسلحة المتوسطة والثقيلة والمدفعيات والذخائر الموجّهة.

- **الأنظمة الأرضية**: صناعة المكونات والأنظمة الهيكلية للدبابات والعربات وصيانتها، وقطع الغيار ومعدات الدبابات والعربات.
- **الأنظمة الجوية**: صناعة قطع غيار ومعدات الطائرات ثابتة الجناح وصيانتها، وصناعة وصيانة الطائرات بدون طيار.
- **التقنيات الصاعدة**: صناعة التقنيات الحديثة كالأمن السيبراني والأسلحة الموجّهة.

ويدعم الصندوق خطة الشركة التي تتمحور حول تطوير أحدث التقنيات وتصنيع المنتجات وتقديم الخدمات للارتقاء بمستوى الصناعات العسكرية.

الأثر المتوقع للمبادرة

يُتوقع أن تصل مساهمة الشركة في الناتج المحلي إلى (900) مليون ريال بحلول عام 2020م، وأن يتم استحداث (5) آلاف وظيفة من خلالها.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• توطين الصناعات العسكرية. • رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية. • جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2: مبادرة الصندوق في تنمية التحول الصناعي في المملكة

التحول الصناعي

يشكل تنويع الصناعات الوطنية أحد الركائز الرئيسة لرؤية 2030 والتي تستهدف رفع نسبة الصادرات غير النفطية من (16%) إلى (50%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

ويمكن للصندوق أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق هذا الهدف بالتركيز على الجوانب التالية:

- تطوير وتوطين سلسلة الإمداد للواردات ذات القيمة العالية والطلب المرتفع.
- دعم جهود المملكة لتصبح مركزاً إقليمياً للصناعات من خلال تطوير عدد من القطاعات الصناعية في مختلف مراحل سلسلة القيمة.
- الاستثمار في الصناعات المبتكرة والمتقدمة.

وسيشارك الصندوق القطاع الخاص في إطلاق هذه الصناعات، وخاصة تلك التي يرى فيها مجالاً للنمو والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة. وفي هذا السياق، حدد الصندوق عدداً من القطاعات

الصناعية التي يسعى إلى تطويرها مثل صناعة المركبات والنقل، وتقنية البطاريات، والمعدات الإلكترونية والصناعية، وتقنية الطاقة المتجددة، وصناعة الأدوات المعدنية، والصناعة الرقمية والروبوتات.

ولتطوير هذه الصناعات يستثمر الصندوق مع القطاع الخاص وأكبر الشركات العالمية مستفيداً من حجمه وشبكة استثماراته وحضوره على المستوى العالمي.

وصف المبادرة

ينفذ الصندوق هذه المبادرة من خلال الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية (دُسُر)، والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية):

- **الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية:**

تم تأسيس شركة (دُسُر) من قِبَل كل من صندوق الاستثمارات العامة وشركة أرامكو السعودية وشركة (سابك). وهي شركة قابضة تستهدف المجالات الصناعية الاستراتيجية للمملكة. وتعمل على تكوين شراكات مع مؤسسات دولية. إذ وقعت - على سبيل المثال - عقد شراكة مع شركة جنرال إلكتريك (General Electric) بمبلغ مليار ريال، وذلك لتصنيع طوربينات الغاز في المملكة.

- **الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني:**

تأسست شركة (تقنية) عام 2011م، وهي مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وتسعى إلى تحقيق استدامة القيمة الاستراتيجية المضافة للمملكة، عبر تطوير التقنية وجلب التقنيات العالمية إلى المملكة. وتتوزع الأنشطة التشغيلية لشركة (تقنية) على ثلاثة مسارات:

- **الاستثمارات:** يتخلل هذا المسار نوعين من الدعم الاستثماري وهما الدعم العالمي بهدف نقل التقنيات إلى المملكة، والدعم المحلي للشركات الناشئة في مراحلها المبكرة.
- **الصناعات:** يعمل هذا المسار على بناء شراكات وعلاقات عمل متينة مع قادة عالميين في القطاعات التي تعمل فيها الشركة.
- **الخدمات:** يركز هذا المسار على تطوير التقنية السعودية، وتحقيق المكاسب السريعة.

الأثر المتوقع للمبادرة

ستساهم مبادرة الصندوق في تحقيق مستهدفات التحول الصناعي في المملكة من خلال إطلاق قطاعات جديدة وإيجاد فرص عمل وتنويع الاقتصاد والصادرات غير النفطية.

على سبيل المثال، من المتوقع أن تستثمر شركة (دُسُر) ما يزيد عن (5) مليار ريال بحلول عام 2020م وأن تولد نحو (2,500) وظيفة، بالإضافة إلى مساهمة تراكمية مباشرة وغير مباشرة تصل إلى (3) مليار ريال في الناتج المحلي.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• تنمية الاقتصاد الرقمي. • توطين الصناعات الواعدة. • رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية. • جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.2: مبادرة تأسيس شركة للاستثمار في الترفيه

قطاع الترفيه

يتمتع قطاع الترفيه بإمكانيات كبيرة، ويساهم في تحقيق النمو والازدهار في المملكة لأسباب عدة، أهمها:

- **تميز المملكة بشريحة سكانية شابة:** يندرج (12) مليون مواطن (يشكلون ما نسبته 59% من إجمالي عدد السكان) ضمن الفئة العمرية ما دون سن الثلاثين[17].
- **ارتفاع إنفاق السعوديين على الترفيه الخارجي:** إذ يُنفقون قرابة (31) مليار ريال على أنشطة الاستجمام والترفيه[18].
- **حجم العروض الترفيهية الحالية الذي لا يغطي الطلب:** بالإضافة إلى أن هذا القطاع في تطوير وتغير مستمر.

ويُتوقع أن تُسهم التطلعات الرّامية إلى إحداث نمو في إنفاق الأسر السعودية على الترفيه من نسبة (2.9%) إلى (6%)، في تحقيق قيمة سوقية إضافية تبلغ (30) مليار ريال في مجال الخدمات الترفيهية[19].

وصف المبادرة

يعمل صندوق الاستثمارات العامة على تأسيس شركة ترفيه جديدة. وستكون الشركة الذراع التشغيلية والاستثمارية للصندوق في هذا القطاع. وستُسهم الشركة في التشجيع على الاستثمار في أنشطة ترفيهية متنوعة، ممكنةً القطاع الخاص على ذلك، وداعمة له للاستثمار في هذا القطاع. فضلاً عن استقطاب الشركاء الاستراتيجيين العالميين، وبناء المواهب المحلية والقدرات التقنية. وبذلك ستعمل الشركة على تحسين نوعية حياة المواطنين والمقيمين، وتلبية احتياجات الأفراد وتوقعاتهم على صعيد الترفيه، وتحفيز القطاع الخاص وإيجاد فرص جديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع. كذلك ستركز الشركة على:

- بناء وتشغيل الملاهي الترفيهية الكبرى على مستوى المناطق.
- بناء وتشغيل مراكز الترفيه العائلية والمتخصصة ومجمعات ترفيهية في المملكة، وسيقدَّم من خلالها أحدث وأفضل المنصات الترفيهية بالشراكة مع مشغلين عالميين.
- توطين المعرفة والخبرات في مجال الترفيه.

الأثر المتوقع للمبادرة

سيصل رأس مال الشركة إلى (10) مليار ريال تقريباً، وتعمل الشركة على تدشين أول مجمع للترفيه في عام 2019م. ويُتوقع بحلول عام 2020م أن تصل مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي إلى مليار ريال، وأن تولِّد ألف وظيفة مباشرة.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• تطوير فرص الترفيه وتنويعها. • رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية. • جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.2: مبادرة إطلاق شركة (نون)

قطاع التجارة الإلكترونية

بلغ حجم سوق التجارة الإلكترونية في المملكة (5.2) مليار ريال في عام 2016م بما يمثل (1%) من إجمالي سوق التجزئة. ومن المتوقع أن تضاعف التجارة الإلكترونية حصتها من إجمالي مبيعات التجزئة لتصل إلى (2.4%) بحلول عام 2020م، وأن تشهد نمواً متزايداً لتبلغ (2.9%) بحلول عام 2025م و(3.4%) بحلول عام 2030م[20].

وصف المبادرة

يُسهم الصندوق في هذا القطاع عبر شركة (نون)، وهي إحدى المنصات الناشئة المتخصصة في التجارة الإلكترونية. وستكون منصة (نون) المشروع الرئيس الأول في مجال التجارة الإلكترونية. وستتخذ الشركة من الرياض مقراً لها، وتتبع لها مراكز للخدمات اللوجستية، ومنصة دفع إلكترونية. وسوف تكون شركة (نون) شركة رائدة في مجال التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال:

- **تقديم خدمات عالية الجودة:** ستوفر (نون) تجربة رقمية سلسة وسريعة لعملائها في عمليات الشراء والدفع. وستقدم خدمة توصيل سريع في المدن الرئيسة. وسيُتاح أمام العملاء خيار استلام المنتجات عند أبواب منازلهم، أو مراكز الاستلام، أو الخزائن الذكية. وسيُمثّل ذلك عامل تميز تنافسي، كما ستوفر (نون) خدمة عملاء متعددة القنوات على مدار الساعة، فضلاً عن خدمات ما بعد البيع.
- **تطوير منصة داخلية للدفع الإلكتروني:** تخطط الشركة لتطوير حلول تقنية داخلية، مثل الموقع الإلكتروني وتطبيق الهاتف المحمول وإدارة المخازن. وتمثل منصة الدفع الإلكتروني لدى الشركة المبادرة التقنية الأكثر أهمية.
- **إنشاء قسم داخلي للخدمات اللوجستية:** منظومة الخدمات اللوجستية تعتبر ضعيفة نسبيا في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص فيما يتعلق في سوق التجارة الإلكترونية. ويُمثّل هذا الأمر أحد التحديات الرئيسة التي تُعيق المؤسسات الفاعلة المحلية والدولية عن الانتشار في السوق. ويهدف هذا القسم بوجه خاص إلى خدمة أعمال التجارة الإلكترونية، وأن يكون قادراً على تقديم خدمات التوصيل السريع وتجربة أفضل للعملاء بتكلفة تنافسية.

ويُمكن لصندوق الاستثمارات العامة، من خلال قدراته الاستثمارية وشراكاته الاستراتيجية، توفير الدعم لقطاع التجزئة الإلكترونية عبر الآتي:

- تسهيل التواصل مع الجهات الحكومية فيما يتعلق بتنظيم الأعمال ذات العلاقة.
- دعم وتيسير التخليص الجمركي الخاص للتجارة عبر الحدود.
- بحث سبل التعاون مع الشركات اللوجستية.
- بحث سبل التعاون مع القطاع المالي وشركات التقنية المالية.

الأثر المتوقع للمبادرة

ستساهم شركة نون في الناتج المحلي وتوليد وظائف تتطلّب كفاءات عالية عبر الاستثمار في البنية التحتية لقطاع التجزئة الإلكترونية (الدفع الإلكتروني، والخدمات اللوجستية)، مما سيوفر خدمات عالية الجودة للمستهلكين بأسعار منافسة.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• تطوير قطاع التجزئة. • جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. • تنمية الاقتصاد الرقمي. • رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.

5.2: مبادرة تأسيس الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري

قطاع التمويل العقاري

توجد فرص لنمو سوق التمويل العقاري عبر توفير السيولة اللازمة لشركات التمويل والبنوك، والتي يجب أن تكون منخفضة التكلفة وطويلة الأجل. كذلك توفير حلول التمويل التي تقدم إلى المقترضين بسعر فائدة ثابتة، والتي تحميهم من مخاطر التغير في سعر الفائدة.

وصف المبادرة

أسس صندوق الاستثمارات العامة الشركة لتحفيز سوق الرهن العقاري في المملكة العربية السعودية، ودعم استقراره. ولدى الشركة الأهداف الآتية:

- توفير استقرار سوق التمويل العقاري الثانوي ونموه.
- توفير السيولة لسوق التمويل العقاري الثانوي.
- توفير إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل المحلية والأجنبية للبنوك وشركات التمويل العاملة في سوق التمويل العقاري.

وجرى تسجيل الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري رسميّاً في عام 2017م بموجب نظام التمويل العقاري الصادر في عام 2013م، وتعود ملكيتها إلى صندوق الاستثمارات العامة برأس مال قدره (1.5) مليار ريال. ويعمل الصندوق على اتخاذ مجموعة من الإجراءات المحددة لمواصلة دعم الشركة، ومنها دراسة ضخ مبلغ إضافي ليصل إجمالي رأس مال الشركة إلى (5) مليارات ريال.

الأثر المتوقع للمبادرة

لمبادرة الصندوق عدد من الآثار المتوقعة بحلول عام 2020م، ومنها تحقيق النمو والاستقرار في سوق التمويل العقاري، وتعزيز سيولة استثمارات التمويل العقاري. وزيادة فرص تملك السعوديين للسكن الملائم، وذلك بنسبة ستصل إلى (52%) بنهاية عام 2020م.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية.

6.2: مبادرة تأسيس الشركة السعودية لإعادة التدوير

قطاع إعادة التدوير

يمثل قطاع إعادة التدوير في المملكة فرصة كبيرة للنمو والتطور، حيث ما يزال القطاع في مرحلة ناشئة، وذلك بالرغم من كبر حجم النفايات التي يتم التخلص منها. إذ تبلغ كمية المواد القابلة لإعادة التدوير في المملكة حوالي (50) مليون طن سنوياً. كما تقوم المملكة بإعادة تدوير ما يقارب من (10%) فقط من هذه المواد ويتم التخلص من حوالي (90%) منها عن طريق الطمر بدلاً من إعادة تدويرها او إحراقها لتوليد الطاقة أو استعمال المكبات المهندسة واستخراج الغاز منها. وللممارسات الحالية آثار سلبية عديدة مثل التلوث البيئي والأضرار الصحية.

وصف المبادرة

يخطط الصندوق لتأسيس الشركة السعودية لإعادة التدوير وهي شركة جديدة تهدف إلى إدارة أنشطة الصندوق في قطاع إدارة التدوير في المملكة.

وستطور الشركة عدداً من المشاريع يشمل نطاق عملها كافة مناطق المملكة وعلى مدى سلسلة القيمة، بما في ذلك جمع النفايات وفرزها ومعالجتها والتخلص منها. كما ستستهدف أعمال هذه الشركة كافة مصادر النفايات بما في ذلك النفايات البلدية الصلبة والنفايات الصناعية ونفايات البناء وغيرها.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستقوم الشركة بالاستثمار في مشاريع جديدة وتطويرها وتشغيلها من خلال إنشاء تحالفات مع شركات القطاع الخاص المتخصصة في هذا المجال وجذب الاستثمارات من أكبر الشركاء الفنيين العالميين مما سيسمح بتوطين أهم الخبرات في المملكة.

الأثر المتوقع للمبادرة

ستُسهم هذه الشركة في المحافظة على البيئة وتطويرها وحماية المقدرات الطبيعية من خلال تقديم الحلول المبتكرة التي ستساعد بدورها على الارتقاء بجودة الحياة في المملكة.

وبالإضافة إلى نشاطها الأساسي، ستدعم الشركة جهود نشر الوعي وذلك عبر إطلاق حملات توعوية ومبادرات لرفع الوعي العام حول مفهوم إعادة التدوير والاستدامة وأهميته.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.

7.2: مبادرة تأسيس الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة

قطاع كفاءة الطاقة

نتج عن خطط الإصلاح الاقتصادية في المملكة - والرامية إلى تعزيز كفاءة الطاقة - ارتفاع تكلفة الطاقة على المستهلك النهائي بشكل عام. ويتوقع أن ينمو حجم السوق تبعاً لارتفاع معدل استهلاك الطاقة وتكلفتها.

وصف المبادرة

تهدف الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة إلى تطوير هذا القطاع في المملكة، وأن تصبح إحدى الشركات الرائدة في هذا القطاع من خلال الاضطلاع بدور مركزي على صعيد تحديث المباني والخدمات العامة والخاصة. وسيقدم صندوق الاستثمارات العامة الدعم والمساندة إلى الشركة من خلال توفير رأس المال البالغ (1.9) مليار ريال لتمكين تطوير نموذج الأعمال وتحقيق النمو في الشركات، إضافة إلى تقديم الدعم والمساندة فيما يتعلق بتقييم الشركاء المحتملين واختيارهم.

وستضطلع الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة بمهمّة رئيسة وهي إعادة تأهيل المباني الحكومية التي صدرت التوجيهات الكريمة بإعادة تأهيلها وتحديثها. وستركز المرحلة الأولية للشركة على إعادة تأهيل المباني والمرافق الحكومية وهي تمثل حوالي (70%) من حجم المشاريع في هذا المجال، وكذلك التوسع في قطاع المباني التجارية. وستسعى الشركة أيضاً إلى تقدم خدمات أعمال أخرى مثل الخدمات الاستشارية المرتبطة بالطاقة ومصادر الطاقة المتجددة.

الأثر المتوقع للمبادرة

لهذه المبادرة عدد من الآثار، منها:

- المساهمة في ترشيد استهلاك الطاقة.
- تطوير قطاع خدمات كفاءة الطاقة ومشاركة القطاع الخاص في أعمالها.
- توليد (700) فرصة عمل في قطاع خدمات الطاقة والقطاعات ذات الصلة بحلول عام 2020م.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.

8.2: مبادرة إنشاء صندوق الصناديق

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأكبر اقتصادات العالم، وهي مصدر أساسي للتوظيف وتوفير فرص العمل؛ إذ يعمل بها، في المملكة على وجه التحديد، ما يقارب (53%) من القوى العاملة وتسهم تقريباً بنسبة (21%) من إجمالي الناتج المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فهي تؤدي دوراً مهماً في تمكين الاقتصادات من التنويع في القطاعات الاستراتيجية[21].

وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديات عديدة، أبرزها صعوبة الحصول على التمويل. وبالرغم من ذلك، فإن الفرصة متاحة لنمو مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وفي توفير وظائف ملائمة للمواطنين في عدد من القطاعات.

وتؤدي صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء دوراً مهماً في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ونموها؛ إذ تحقق في الغالب الشركات المدعومة من صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء النمو بوتيرة أسرع، وتوفّر فرص عمل أكثر من غيرها.

وفي هذا السياق، يعد توفير منظومة مزدهرة للملكية الخاصة ورأس المال الجريء عنصراً أساسياً للنجاح على المدى الطويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. أما في الوقت الحاضر، فإن قطاع الملكية الخاصة ورأس المال الجريء لا يزال في طور النشوء.

وصف المبادرة

في ضوء التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أصدر مجلس الوزراء قراراً عام 2016م يقضي بتأسيس صندوق الصناديق برأس مال قدره (4) مليار ريال. ولقد نص على أن الغرض الأساسي من الصندوق هو الاستثمار في صناديق رأس المال الجريء والملكية الخاصة على أسس تجارية، بهدف دعم استثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها.

وسيشكل صندوق الصناديق الأداة الأولى من نوعها في المملكة، وسيعمل كمحفز لاستثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وسيسعى هذا الصندوق إلى:

- ضمان عوائد مالية لتأمين الاستدامة.
- دعم تحقيق أولويات المملكة فيما يتعلق بتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، وتماشياً مع المعايير الدولية، سيسعى صندوق الصناديق إلى استثمار رأسماله البالغ (4) مليار ريال في صناديق الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء والاستثمارات الأولية (Seed Capital)، التي تستثمر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة مدةً تتراوح بين (15 - 20) عاماً.

الأثر المتوقع للمبادرة

من المتوقع أن يحقق صندوق الصناديق، من خلال أنشطته، نتائج اقتصادية مهمة، وأن يحدث أثراً ملموساً سريعاً يتمثل في توفير قرابة (2,600) وظيفة، وأن يساهم بنحو (400) مليون ريال في الناتج المحلي غير النفطي للمملكة، وذلك بحلول عام 2020م. كذلك يتوقع أن تقوم المبادرة بتطوير قطاع الملكية الخاصة في المملكة، وتنويع الاقتصاد من خلال دعم المنشآت

الصغيرة والمتوسطة وزيادة حصتها في الناتج المحلي، ومشاركة وتمكين القطاع الخاص في الاستثمار في هذه المنشآت.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق
الأهداف غير المباشرة	• تسهيل الحصول على الخدمات الصحية • رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية • زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد • تنمية الاقتصاد الرقمي • توطين الصناعات الواعدة

9.2: مبادرة تأسيس شركة تشغيل طائرات الهليكوبتر للنقل الخاص والرحلات السياحية

قطاع السفر والسياحة

تمنح السوق السعودية فرصاً كبيرة للاستثمار في خدمات النقل بالطائرات المروحية للسائحين ورجال الأعمال بما يسهل عليهم اكتشاف المملكة والتنقل داخل المدن.

وصف المبادرة

يدرس صندوق الاستثمارات العامة تأسيس شركة لتشغيل الطائرات المروحية، تركز على الآتي:

- خدمات نقل خاصة داخل المدن مثل المسار الواقع بين مطار الملك خالد الدولي بالرياض ومركز الملك عبدالله المالي.
- رحلات سياحية لعدد من المواقع المتميزة بما في ذلك رحلات فوق المعالم الرئيسة في الرياض (نهاية العالم، ومنتزه الثمامة)، وفي جدة (الكورنيش، وجدة القديمة)، ومشروع البحر الأحمر الجديد (إحدى المشاريع الكبرى) وغير ذلك من الرحلات الاستكشافية.

الأثر المتوقع للمبادرة

من المتوقع أن تُسهم الشركة في تسهيل التنقل داخل المدن، والوصول إلى المشاريع العقارية الجديدة في المملكة، مع توفير خدمات عالية الجودة تكمل المبادرات المتعلقة بالسياحة والترفيه، بما في ذلك المشاريع الكبرى (القدية، والبحر الأحمر).

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
الأهداف غير المباشرة	• تطوير قطاع السياحة

ثالثاً: تطوير البنى التحتية والتطوير العقاري

حدد برنامج صندوق الاستثمارات العامة عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تعظيم قيمة أراضٍ غير مستغلة، وتحقيق عوائد على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والمالي. ويندرج تحت هذه المبادرات عدد من المشاريع وفق الآتي:

1.3: مبادرة تطوير الأحياء السكنية

يدرس برنامج الصندوق تأسيس شركة تطوير الأحياء السكنية بهدف تزويد المواطنين بحلول سكنية بأسعار معقولة. كذلك ستساهم الشركة في توطين صناعة مواد البناء والخدمات العقارية.
ويهدف الصندوق إلى أن تصبح هذه الشركة لاعباً رئيساً في آلية التنمية العقارية السعودية، حيث سوف تكمّل الجهود والمبادرات القائمة التي تقوم بها الجهات الأخرى، وذلك بغرض معالجة الفجوة الحالية في الإسكان بأسعار معقولة. وتبيّن النتائج الأولية للدراسة التي أُجريت أن إيجاد حل شامل ومتكامل للتنمية المجتمعية يظل الوسيلة المثلى للتصدي لهذه التحديات الكثيرة مع تعزيز النسيج الحضري وتوفير المساكن وحلول التمويل لشراء تلك المساكن.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
الأهداف غير المباشرة	• إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية

2.3: مبادرة تعظيم قيمة أراضي الصندوق وإنشاء نماذج حضرية جديدة في المدن الرئيسة

يتولى برنامج الصندوق دوراً قيادياً فيما يتعلق بالتخطيط والتطوير لإعادة إحياء مراكز المدن الرئيسة، وتشمل هذه الجهود مشروع تطوير جدة داون تاون الجديدة. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير واجهة بحرية ذات شهرة عالمية تجمع بين كونها وجهة سياحية إقليمية رائدة تضم مناطق للترفيه والاستجمام، وبين امتلاكها تأثيراً مباشراً على نوعية حياة سكان محافظة جدة. ويهدف هذا المشروع أن تصبح جدة من أفضل (100) مدينة في العالم. كما يُتوقع أن يتم توليد (9,700) وظيفة بحلول عام 2020م.
ويقع المشروع في منطقة مميزة من ساحل جدة على البحر الأحمر. ويدرس الصندوق حالياً الطرق الأنسب التي تساعد على دعم هذا المسعى من خلال مساهمته في إدارة الأراضي المخصصة للمشروع، وإدارة عملية تسليمها تدريجياً إلى المطور الرئيس. ويمكن أن يلعب الصندوق دوراً في التمويل المحتمل للمشروع، أو الاستثمار في الأصول العقارية منخفضة المخاطرة.

ويجري حالياً التخطيط لوضع حجر الأساس للمشروع خلال الربع الأول من عام 2019م، ومن المتوقع افتتاح المرحلة الأولى في الربع الأخير من 2022م.

مشروع جدة داون تاون الجديدة

توزيع مناطق المشروع

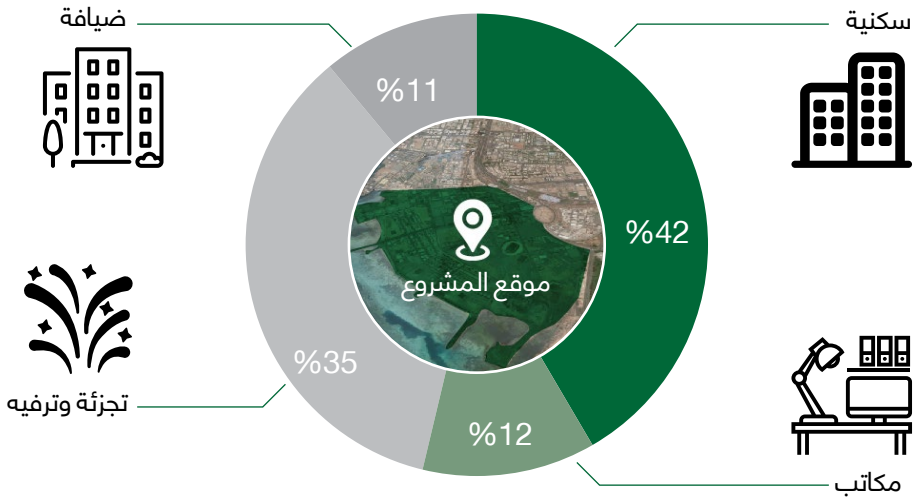

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة.
الأهداف غير المباشرة	• تطوير قطاع السياحة. • تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة.

3.3: مبادرة مدينة مطار الملك خالد الدولي في الرياض

يدرس برنامج الصندوق إنشاء مدينة مطار الملك خالد الدولي في الرياض بهدف أن تكون بوابة تجارية عالمية المستوى، وبيئة مميزة وصديقة للأعمال ولجذب المواهب المحلية والدولية، وتعزيز نمو القطاعات الاستراتيجية الجديدة لاقتصاد مستقبلي قائم على المعرفة.

ويستقبل مطار الملك خالد الدولي حالياً (20) مليون مسافر وأكثر من (380) ألف طن من الشحن الجوي سنوياً بحسب إحصائيات عام 2015م. فضلاً عن أنه يُتوقع إثر افتتاح الصالة رقم (5) أن يصل العدد إلى (35) مليون مسافر بحلول عام 2020م. ويمكن استخدام المنطقة المحيطة بالمطار - بمساحتها البالغة (119) كيلومتراً مربعاً - لبناء بيئة حضرية متكاملة على مستوى عالمي تجذب أفضل الكفاءات الوطنية والدولية للعيش والعمل وتحويل مدينة المطار إلى مركز جديد للنشاط الاجتماعي والاقتصادي النابض بالحياة في الرياض. ويدرس برنامج صندوق الاستثمارات العامة حالياً الطرق المتعددة التي قد تساعد على دعم هذا المشروع.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة.
الأهداف غير المباشرة	• تطوير قطاع السياحة. • إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية. • تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي.

4.3: مبادرة مدينة مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة

يدرس برنامج الصندوق إنشاء مدينة مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة، التي يطمح أن تصبح بيئة حضرية متكاملة على مستوى عالمي لتحفيز النمو الاقتصادي المتنوع في منطقة المطار وذلك نظراً إلى أن محافظة جدة وجهة تجارية وسياحية نابضة بالحياة.

ومطار الملك عبد العزيز الدولي هو أحد أكبر مطارات المملكة، وأكثرها حركة؛ إذ يبلغ عدد المسافرين من خلاله (29) مليون مسافر، وقرابة (500) ألف طن من الشحن الجوي سنوياً بحسب إحصائيات عام 2015م[22]. ومن المتوقع أن ينمو بسرعة في العقد القادم، بعد الانتهاء من عدد من المشاريع التوسعية؛ إذ تمثل مساحة الأرض الحرة المحيطة بالمطار البالغة (24) كيلومتراً مربعاً فرصة فريدة لخلق نشاط اقتصادي جديد يجمع بين الربحية المالية العالية، والأثر الاجتماعي والاقتصادي المرتفع.

كذلك يدرس صندوق الاستثمارات العامة حالياً الأساليب المثلى التي تساعد على دعم هذا المشروع من خلال مساهمته في الأراضي المخصصة للمشروع، وإدارة عملية تسليمها تدريجياً إلى المطور الرئيسي. ويمكن أن يلعب الصندوق دوراً في تمويل المشروع.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة.
الأهداف غير المباشرة	• تطوير قطاع السياحة. • إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية. • تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي.

5.3: مبادرة تطوير تجربة الحج والعمرة ورفع الطاقة الاستيعابية للفندقة والإسكان في مكة المكرمة

تشمل هذه المبادرة مشروعي رؤى الحرم المكي وأم القرى، وستساهم في خدمة زوار المسجد الحرام من خلال:

- تحسين مستوى النسيج العمراني لمكة المكرمة، وتحفيز الارتقاء بقطاع الفندقة.
- تطوير المخطط الشامل لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة.
- إثراء تجربة ضيوف الرحمن ورفع مستوى الخدمات.

مشروع رؤى الحرم المكي:

إن الهدف الأساسي لمشروع رؤى الحرم المكي هو تطوير مشاريع تنموية على مستوى عالمي في وسط مكة المكرمة، وذلك لإثراء تجربة الزوار والمقيمين عبر توفير خدمات عالية المستوى.

ويقع المشروع شمال المسجد الحرام بمساحة تبلغ (854) ألف متر مربع، وسيوفر المشروع قرابة (70) ألف غرفة لفنادق من فئة الثلاث إلى الخمس نجوم، ونحو (9) آلاف وحدة سكنية، وذلك بحلول عام 2030م. ويتكون المشروع من خدمات الضيافة، والخدمات السكنية، والخدمات التجارية، والجانب الثقافي.

ويجري العمل على وضع حجر الأساس والبدء بأعمال تطوير البنية التحتية للمشروع خلال عام 2018م، في حين أنه سيتم تشغيل المشروع في عام 2024م، ويؤمل للمشروع أن يوفر فرص عمل تزيد عن (160) ألف بحلول عام 2030م. وتشير التقديرات الأولية إلى أن مساهمة مشاريع الشركة في الناتج المحلي تصل إلى (8) مليار ريال سنوياً.

مشروع أم القرى للتنمية والإعمار:

يُعدّ مشروع طريق الملك عبد العزيز في مكة المكرمة النواة الأساسية لتطوير الأحياء العشوائية في العاصمة المقدسة ومعالجتها، وتقوم على تنفيذه شركة أم القرى للتنمية والإعمار التي يستثمر فيها صندوق الاستثمارات العامة، وذلك لتحقيق الرؤية التنموية لمكة المكرمة. وسيساهم المشروع في معالجة (6) أحياء عشوائية بمكة المكرمة، وتوفير بيئة عمرانية تنموية واستثمارية متكاملة.

ويقع المشروع على طريق الملك عبدالعزيز في الجزء الغربي من مكة المكرمة مروراً بعدد من الأحياء التي يغلب عليها الطابع العشوائي وصولاً إلى مشروع جبل عمر على مشارف المسجد الحرام، وبمساحة إجمالية تزيد عن (1.2) كيلومتر مربع.

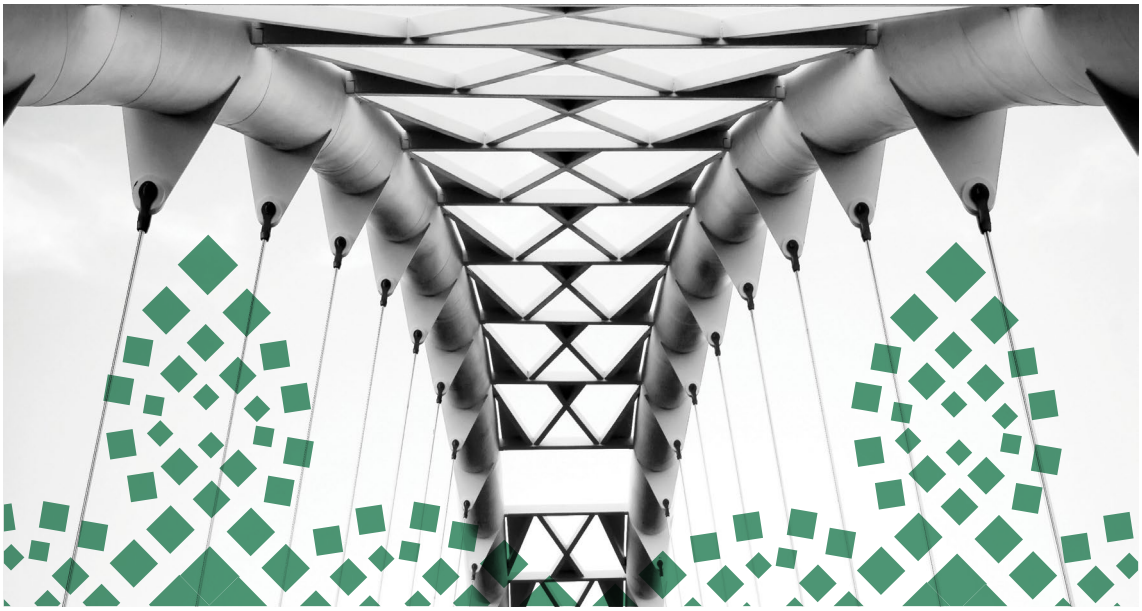

وترتكز الفكرة التطويرية للمشروع على مفهوم الحركة الشاملة للمركبات والمشاة بشكل متوازٍ؛ إذ بنيت الفكرة على أن تكون هناك طريق للمركبات باتجاهين بعرض (80) متراً. وتصل هذه الطريق بين مدخل مكة المكرمة الغربي عند تقاطع طريق جدة السريع مع الطريق الدائري الثالث

ومنطقة المسجد الحرام عند حدود الطريق الدائري الأول. وتتوسط الطريق كتلة عمرانية تفصل بين الاتجاهين، ويتخللها ممر للمشاة بعرض (60) متراً، ويصل هذا الممر بين مدخل مكة المكرمة الغربي وساحة الحرم المكي بسلاسة ويسر دون التقاطع مع حركة المركبات. ويستمر امتداد هذا الممر داخل مشروع جبل عمر شرقاً بعرض (50) متراً حتى يلتقي بساحات الحرم الغربية والشمالية ليمثل الامتداد الطبيعي لها. ويتوسط المشروع مسجد الملك عبدالله بمساحة إجمالية تزيد عن (140) ألف متر مربع، ويشمل المشروع الآتي:

- قرابة (100) مبنى يوفر نحو (25) ألف وحدة سكنية.
- (58) فندقاً، ونحو (40) مبنى مع شقق فندقية وقرابة (40) ألف وحدة فندقية.
- (3) أسواق تجارية، وأقسام للمكاتب.
- عدة مرافق مخصصة للرعاية الصحية.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة.
الأهداف غير المباشرة	• تيسير استضافة المزيد من المعتمرين وتسهيل الوصول إلى الحرمين الشريفين. • تقديم خدمات ذات جودة عالية إلى الحجاج والمعتمرين. • إثراء التجربة الدينية والثقافية للحجاج والمعتمرين.

6.3: مبادرة تطوير تجربة الحج والعمرة ورفع الطاقة الاستيعابية للفندقة والإسكان في المدينة المنورة

تشمل هذه المبادرة مشروعي رؤى المدينة المنورة ودار الهجرة:

مشروع رؤى المدينة المنورة:

يسعى مشروع رؤى المدينة المنورة إلى أن يكون نموذجاً للتميز والاستدامة من خلال تطوير المشاريع التي تتمحور حول قيمة المدينة المنورة وتراثها الفريدين. ويهدف المشروع إلى الاستفادة من مكانة المدينة المنورة كوجهة إسلامية عالمية من خلال توفير تطويرات مستدامة ونابضة بالحياة وعالية الجودة ومن شأنها إثراء تجربة زوارها وسكانها.

وستساهم رؤية 2030 في خدمة زوار المسجد النبوي من خلال:

- تسهيل استضافة عدد أكبر من المعتمرين عبر توفير أماكن إقامة لقرابة (23) مليون زائر سنوياً.
- تسهيل الوصول إلى المسجد النبوي عبر تطوير متكامل يشمل المسجد النبوي وممرات للمشاة.
- إثراء تجربة الحجاج والمعتمرين من خلال التراث الثقافي للمدينة المنورة.

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويقع المشروع بالقرب من المسجد النبوي بمساحة تبلغ (1.3) كيلومتر مربع. والمشروع يستوعب نحو (90%) من إجمالي فجوة الطلب على خدمات الضيافة في المدينة المنورة (ما يقارب 80 ألف غرفة فندقية بحلول العام 2030م).

وسيوفر المشروع (500) وحدة سكنية، وسيولّد (200) ألف وظيفة بحلول عام 2030م، وسيساهم في إجمالي الناتج المحلي بما يقارب (7) مليارات ريال سنوياً. ويتكون المشروع من خدمات الضيافة، والخدمات السكنية، والخدمات التجارية.
ويجري التخطيط لوضع حجر أساس المشروع والبدء بتنفيذ البنية التحتية خلال العام 2018م بإذن الله، وسيبدأ تشغيل المشروع في عام 2023م.

مشروع دار الهجرة:
تهدف الشركة السعودية للتنمية والاستثمار العقاري (دار الهجرة) إلى تطوير وجهة جديدة في المدينة المنورة للراغبين في السكن بها أو زيارتها. وتجدر الإشارة إلى أن مساحة موقع المشروع تبلغ (1.6) مليون متر مربع، ويقع في الجانب الغربي من المدينة المنورة، ويشمل الآتي:

- مساكن ذات مواصفات مختلفة من ناحية الفخامة والمساحة، تستهدف الشرائح المختلفة من المواطنين والمقيمين والزائرين.
- مجموعة من الفنادق من فئة النجمة إلى الأربعة نجوم.
- مستشفى ومنتجع لإعادة التأهيل.
- مراكز للترفيه العائلي ومركز تجاري كبير.
- مساحة مكتبية للأعمال التجارية.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة.
الأهداف غير المباشرة	• تيسير استضافة المزيد من المعتمرين وتسهيل الوصول إلى الحرمين الشريفين. • تقديم خدمات ذات جودة عالية إلى الحجاج والمعتمرين. • إثراء التجربة الدينية والثقافية للحجاج والمعتمرين.

7.3: مبادرة التطوير في منطقة عسير

يدرس الصندوق مشروع يهدف إلى جذب حركة سياحية وترفيهية جديدة في جنوب المملكة من خلال مزيج من المرافق السكنية والترفيهية ودور الضيافة التي تستفيد من خصائص الموقع الذي ينفرد بمناخ متميز في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ يبلغ متوسط درجة الحرارة فيه (23) درجة مئوية في شهر يوليو، علاوة على أنه يتميز بدرجة حرارة مريحة ورطبة لأكثر من (200) يوم في السنة.

وتقع منطقة عسير على هضبة مرتفعة تعرض مشاهد مذهلة، وإطلالة بانورامية.

وسيشمل المشروع وحدات للضيافة، ومرافق سكنية، وأنشطة ترفيهية منها استكشاف المنحدرات، والمتنزهات الصحية، ويتكامل هذا المشروع مع الاستثمارات التي تجري في البنية التحتية الجديدة بما في ذلك توليد الطاقة المتجددة والتقليدية، وشبكة طرق شاملة.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة.
الأهداف غير المباشرة	• تطوير وتنويع فرص الترفيه. • تطوير القطاع السياحة.

رابعاً: تطوير المشاريع الكبرى

يستهدف برنامج صندوق الاستثمارات العامة تطوير مشاريع كبرى فريدة من حيث النطاق والطموح؛ لتكون منظومات اقتصادية متكاملة تدعم جهود التحول الاقتصادي في المملكة وتحرّك عجلة الاستثمار في عدة قطاعات في ذات الوقت، وتحقق عوائد ربحية مرتفعة على استثمارات الصندوق في المديين المتوسط والطويل. وتشمل حزمة المبادرات هذه حالياً ثلاثة مشاريع كبرى.

1.4: مبادرة مشروع نيوم

وصف جغرافية موقع المشروع

يمتاز مشروع نيوم بموقع استراتيجي استثنائي في نقطة التقاء قارة آسيا وأوروبا وأفريقيا، في منطقة تجمع أفضل ما في المنطقة العربية، وآسيا، وأفريقيا، وأوروبا وأمريكا. فهو يقع في شمال غرب المملكة على مساحة تبلغ (26,500) كيلومتر مربع تقريباً. حيث يطل من جهتَي الشمال والغرب على البحر الأحمر وخليج العقبة بواجهة مائية يبلغ طولها (470) كيلومتراً. أما من الشرق، فتحيط به جبال بارتفاع (2,500) متر، بالإضافة إلى اعتدال درجات الحرارة في منطقة المشروع نتيجةً لهبوب النسيم العليل بين تلك الجبال. ويشتمل المشروع على أراضي داخل الحدود المصرية والأردنية، مما يجعله أول منطقة خاصة ممتدة بين ثلاث دول.

وتضيف إطلالة نيوم على ساحل البحر الأحمر ميزة أساسية لها، وذلك كون البحر الأحمر الشريان الاقتصادي الأبرز الذي تمرُّ عبره أكثر من (10%) من حركة التجارة العالمية، ويمكن لقرابة (70%) من سكان العالم الوصول للموقع خلال (8) ساعات كحد أقصى. ومما يعزز من مكانة المشروع وأهميته الاقتصادية كونه المدخل الرئيس لجسر الملك سلمان الذي سيربط بين المملكة وجمهورية مصر العربية.

نبذة عن المشروع

ينطلق مشروع نيوم في إطار التطلعات الطموحة لرؤية 2030 ليسهم في تحول المملكة إلى نموذج عالمي رائد في مختلف جوانب الحياة. فالمشروع سيكون أرض المستقبل، حيث تتمكن نخبة العقول وأمهر الكفاءات من تجسيد الأفكار الرائدة، وتخطي المألوف، في عالم حقيقي يصنعه الخيال، كما سيصبح مركز المستقبل الاقتصادي، ويدعمه التزام من صندوق الاستثمارات العامة.

ويهدف المشروع إلى تطوير قطاعات اقتصادية رئيسة للمستقبل، إلى جانب القطاعات التي تعالج مسألة التسرب الاقتصادي في المملكة، إذ يتم دعمه من قبل صناديق استثمارية وتنموية.

كما تدعم ذلك تسعة قطاعات اقتصادية رئيسة تم تحديدها لتعزيز الحضور الاقتصادي للمشروع وترسم مستقبل تلك القطاعات، وهي:

- **مستقبل الطاقة:** يشمل تصنيع مُعدّات الطاقة، وتوليد الطاقة المتجددة، وحلول تخزين الطاقة، وحلول نقل الطاقة، والنفط والغاز.
- **مستقبل التنقل:** يشمل الموانئ البحرية الحديثة، بالإضافة إلى المطارات المتطورة، وحلول النقل الذاتي كالسيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار.
- **مستقبل الغذاء:** يشمل مركزاً عالمياً لابتكار التقنيات الغذائية بما فيها الزراعة باستخدام المياه المالحة، والزراعة المائية والهوائية، والزراعة الصحراوية.
- **مستقبل العلوم التقنية والرقمية:** يشمل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز، ومراكز البيانات، وإنترنت الأشياء، والتجارة الإلكترونية.
- **مستقبل التصنيع المتطور:** يشمل المواد الجديدة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وصناعة الروبوتات، وصناعة المركبات.
- **مستقبل التقنيات الحيوية:** يشمل التقنية الحيوية، والتقنية الحيوية البشرية، وصناعة الأدوية.
- **مستقبل المعيشة:** يشمل السكن والتعليم، والأمن والسلامة، والمساحات الخضراء، والرعاية الصحية، والضيافة والفندقة.
- **مستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي:** يشمل تطوير صناعة الإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتطوير المحتوى الرقمي، وتطوير صناعة ألعاب الفيديو.
- **مستقبل الترفيه:** يشمل المنشآت والأنشطة والفعاليات الترفيهية الرياضية والثقافية.

عوامل تمُيز المشروع

يعتبر استقطاب المستثمرين العالميين إلى المنطقة وإشراكهم في تطويرها وتنميتها وبنائها، أحد المُمكنات الرئيسة لنجاح هذا المشروع وأهم عناصره الجاذبة التي تساعدهم على النمو والازدهار في أعمالهم. تؤكد على ذلك المرونة العالية لصياغة الأنظمة وفق أفضل الممارسات العالمية من قبل المستثمرين، حيث إن المشروع مستقل عن أنظمة المملكة فيما عدا السيادية منها.

كما أن المشروع سيتم بناؤه من الصفر على أرض خام، مما يمنحه فرصاً استثنائية تميزه عن بقية مشاريع ومدن العالم، التي نشأت وتطورت عبر مئات السنين، وذلك عبر استهداف تقنيات الجيل القادم كركيزة أساسية للبنية التحتية للمشروع. فميزة بناء المنطقة الاقتصادية الخاصة من الصفر تؤهلها لتكون بيئة خصبة للريادة في كافة القطاعات، مما يخلق نمط حياة جديد يأخذ بعين الاعتبار طموحات الإنسان وتطلعاته، وتطبيق أحدث ما توصلت إليه أفضل التقنيات العالمية.

ومن أهم ما يتطلع إليه المشروع هو أن يكون الأفضل للعيش في العالم، من خلال استخدام وتطبيق أفضل معايير المعيشة بناءً على أفضل الممارسات العالمية، منها على سبيل المثال: المواصلات العامة، والأغذية، والمساحات الخضراء، والحفاظ على البيئة، وتوازن الحياة مع العمل، والرعاية الصحية، وجودة التعليم، وخلق أنشطة ترفيهية وثقافية ضخمة، وبناء مرافق رياضية على أحدث مستوى بالتعاقد مع أهم المؤسسات الرياضية، واستضافة المناسبات والفعاليات العالمية بشكل دوري، وبالتالي إيجاد نمط حياة مثالي وجودة عالية للمعيشة كنتيجة حتمية، لتكون المنطقة

هي الوجهة المستقبلية للعالم ومحط الأنظار.

ويمتاز المشروع كذلك بأتمتة جميع الخدمات المقدمة والإجراءات فيه، بهدف أن تصبح المنطقة الأكثر كفاءة حول العالم، وبالتالي يتم تطبيقها على كافة الأنشطة كالإجراءات النظامية والحكومية والاستثمارية وغيرها. بل إن المنطقة بأكملها ستخضع لأعلى معايير الاستدامة العالمية، وستكون جميع المعاملات والإجراءات والمرافعات فيها إلكترونية بدون ورق.

وسيتم تطبيق مفهوم القوى العاملة للاقتصاد الجديد الذي يعتمد على استقطاب الكفاءات والمهارات البشرية العالية للتفرغ للابتكار وإدارة القرارات وقيادة المنشآت. أما المهام المتكررة والشاقة، فسيتولاها عدد هائل من الروبوتات والتي قد يتجاوز عددها تعداد السكان، مما يجعل إجمالي الناتج المحلي للفرد في المنطقة هو الأعلى عالمياً. وكل تلك المقومات والخصائص ستضع المشروع في الصدارة من ناحية كفاءة الخدمات المقدمة لتصبح الأفضل للعيش في العالم.

وتنقسم مراحل المشروع إلى:

- **المرحلة الأولى (2019 - 2025م):** سيتم وضع حجر الأساس للمشروع بحلول الربع الأخير من عام 2019م، حيث سيتم إرساء الركائز الأساسية للمدينة مع تحديد استراتيجيتها العامة، وإنشاء المؤسسات ومجلس المدينة المسؤول عن تطويرها، واستقطاب المستثمرين الأوائل، وإرساء حضورها الاقتصادي، ووضع المخطط الرئيس الأولي، وبدء المرحلة الأولى من الأعمال الإنشائية للبنية التحتية الأساسية.
- **المرحلة الثانية (2025م - وما بعده):** يتم التركيز في هذه المرحلة على النمو المستدام للقطاعات الرئيسة، ومن المتوقع أن تكون المدينة نموذجاً عالمياً للمعيشة والابتكار مستندة على قطاعات اقتصادية ناضجة.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق
الأهداف غير المباشرة	• لهذا المشروع تأثير واسع النطاق، ولا يمكن ربطه بأهداف محددة.

2.4: مبادرة مشروع البحر الأحمر

وصف جغرافية موقع المشروع

يقع مشروع البحر الأحمر على طول الساحل الشمالي الغربي للمملكة العربية السعودية، بين مدينتي أملج والوجه، بمساحة تبلغ (34) ألف كيلومتر مربع. وسيكون وجهة شاطئية فاخرة أُنشِئت على جزرٍ ومواقع جبلية، تحيط بها الطبيعة والتراث، وتتميّز المنطقة بأنها:

- تضم أفضل الشواطئ ومواقع الغوص على البحر الأحمر (تتألف من 50 جزيرة، وشعاب مرجانية فريدة من نوعها).
- تضم محمية طبيعية للحيوانات البحرية (كالسلاحف صقرية المنقار) والبرية (كالنمور والذئاب العربية والصقور والنسور).
- ذات مناخ معتدل ومناسب للاستمتاع بالشواطئ على مدار العام.
- تحتوي على براكين خامدة، تشكل عامل جذب سياحي.
- قريبة من مدائن صالح وقرية العلا التاريخية (الموقع التراثي السعودي الأول في قائمة اليونسكو العالمية).

نبذة عن المشروع

تتمثل رؤية المشروع في كونه وجهة سياحية فخمة وفريدة من نوعها تتألف من جزر وطبيعة خلابة ومعالم ثقافية مميزة، تضع المملكة العربية السعودية في موقع متميز على خارطة السياحة العالمية، ويؤسس معايير جديدة للتنمية المستدامة.

كما يهدف المشروع إلى تنويع العروض السياحية في المملكة وتنشيطها على مدار العام. فموقعه الاستراتيجي يشكل عامل جذب للزوار الذين يتوقع أن يصل عددهم إلى مليون شخص سنوياً بحلول عام 2035م. كما سيقدم المشروع خمس تجارب سياحية لمرتاديه: الشمس والرمال، والسياحة البيئية، وسياحة المغامرات، والثقافة والتراث، وسياحة الاسترخاء.

و يوفر المشروع أكثر من (130) نشاطًا مقسمة إلى (8) فئات، هي: الاسترخاء، والبيئة، والرياضات المائية، والرياضات البرية، والترفيه، والثقافة، والتعليم، والصحة والاستجمام.

وسيقع المشروع ضمن منطقة خاصة ذات تنظيم مستقل، وشروط ميسرة للحصول على التأشيرات. وسيتيح المشروع استهداف سوق الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض. فحجم هذه السوق يشهد نمواً ملحوظاً في المملكة وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما سيقدّم المشروع النهائي مجموعة واسعة من الأصول المخصصة للمبيعات التجارية والخاصة، بما في ذلك خدمات الضيافة، والمساكن الفاخرة، ومراكز التسوّق، والأنشطة الترفيهية.

وبشكل عام، سيتم تحديد العدد الأقصى لزوار المشروع سنوياً، وذلك بهدف حماية المنظومة البيئية والحفاظ على المنطقة. ويتم ذلك من خلال اعتماد إجراءات الحماية البيئية المتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية. ويستهدف مشروع البحر الأحمر التركيبة الآتية من الزوار:

- مواطنو المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 60%
- زوار عالميون بنسبة تقارب 40%

وأخيرًا، ولتعظيم الجدوى التجارية وضمان الإشغال المستمر، سيتم تطوير قدرة المشروع بما يتماشى مع النمو المتوقّع للطلب. كما سيتم تطوير المشروع على مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى (2017 - 2022م) والمرحلة الثانية (2022 - 2035م). إذ يتوقع أن ينطلق مشروع البحر الأحمر في الربع الثالث من العام 2019م. وفي المقابل، من المتوقَّع الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع بحلول الربع الأخير من عام 2022م، التي ستشمل تطوير الفنادق والوحدات السكنية الفاخرة، فضلاً عن البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك مراكز النقل الجوي والبري والبحري

العنصر	المرحلة الأولى 2017 - 2022	المرحلة الثانية 2022 - 2035
السعة (زوار في العام)	90,000	1,000,000
غرف الفنادق	2,000	10,000
وحدات سكنية	700	8,000
المطار (سعة الركاب)	500,000	1,000,000

إضافة إلى أنه من المتوقّع أن يساهم هذا المشروع بحدود (15) مليار ريال سنوياً في إجمالي الناتج المحلي للمملكة، وتوليد ما يصل إلى (35) ألف وظيفة بعد إنجازه وإطلاقه بالكامل. وسيكون صندوق الاستثمارات العامة الممول الرئيس للمراحل الأولى من هذا المشروع، كما سيقوم المشروع على نماذج شراكة مبتكرة مع القطاع الخاص ويشكل محور جذب للاستثمارات الخارجية.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول الصندوق. • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• لهذا المشروع تأثير واسع النطاق، ولا يمكن ربطه بأهداف محددة.

3.4: مبادرة مشروع القدية

وصف جغرافية موقع المشروع

تحتل القدية موقعاً استراتيجياً في منطقة الرياض. وتبلغ مساحتها (334) كيلومتراً مربعاً، على بعدٍ يقارب (40) كيلومتراً جنوب غرب مدينة الرياض (على بعد ساعة واحدة تقريباً بالسيارة من مطار الملك خالد الدولي). وتتميز المنطقة بإمكانية الوصول إليها بكل يسر وسهولة. وعلاوة على ذلك، تتصف تضاريس المنطقة بوجود الأودية، والتلال، والتراكيب الصخرية، والمرتفعات المتعددة.

نبذة عن المشروع

تتمثل رؤية المشروع بأن يجعل القدية وجهة الترفيه في المملكة، ومجمعاً للأنشطة والاكتشاف والمشاركة؛ إذ يهدف إلى تغيير مفهوم الترفيه في المملكة واستغلال الفرص الواعدة التي توفّرها السوق المحلية. كذلك يطمح إلى تعزيز التنويع الاقتصادي واستقطاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة مما ينفقه السائح السعودي من أموال على السياحة والترفيه في الوجهات السياحية الإقليمية والعالمية (يبلغ الإنفاق الداخلي للفرد نصف معدل الإنفاق الخارجي) فضلاً عن المساهمة في إيجاد فرص العمل والوظائف الجديدة في سوق العمل السعودية.

ويقدم مشروع القدية خدمات ترفيهية بمستوى عالمي تشمل المتنزهات والحدائق الترفيهية وأنشطة المغامرات والتشويق ومدينة رياضية والفعاليات والأنشطة الثقافية وفرص استكشاف المناظر الطبيعية الخلابة والحياة البرية، إلى جانب مجموعة من مراكز التسوق التجارية والمطاعم والمقاهي والفنادق والمشاريع العقارية.

كذلك سيتيح المشروع مساهمات للتطوير العقاري لجذب السكان لامتلاك منازل في القدية يقضون فيها العطلات والإجازات. وسيضم المشروع قرابة (4) آلاف وحدة سكنية بحلول عام 2025م، بحيث يزداد عددها ليصل إلى (11) ألف وحدة بحلول عام 2030م.

وتنقسم مراحل المشروع إلى المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى (2016 - 2017م): اعتماد الاستراتيجية، وبناء قدرات فريق المشروع.
- المرحلة الثانية (أبريل 2017 - أكتوبر 2017م): دراسة الجدوى الفنية والتجارية، والمخطط العام الأولي، وتطوير الإطار النظامي، وتطوير الهيكل التنظيمي، وبناء وتفعيل الاتصال والعلاقات العامة والتسويق، واستراتيجية استهداف المستثمرين والتمويل.
- المرحلة الثالثة (نوفمبر 2017 - مارس 2018م): المخطط العام التفصيلي، ومركز التجربة والزوار، واستديو المحاكاة، ووضع حجر الأساس في نهاية الربع الأول من عام 2018م
- المرحلة الرابعة (أبريل 2018 - سبتمبر 2022م): تصميم المدينة الترفيهية وبناؤها، وتصميم المدينة الرياضية وبناؤها، وتصميم مدينة السيارات، ومدينة القتال، تصميم وبناء المناظر الطبيعية (السفاري)، وتصميم الألعاب المائية والثلجية وبناؤها، وتصميم منطقة الفنون والثقافة وبناؤها، وتصميم مراكز التجزئة والضيافة وبناؤها.
- المرحلة الخامسة (أكتوبر 2022 - وما بعد): الافتتاح الرسمي للمدينة، وتوسعة بعض مكونات المدينة، وتشغيل مدينة الملاهي.

ومن المتوقع أن يصل عدد زوّار القدية بحلول عام 2030م إلى (17) مليون زائر سنوياً لقطاع الترفيه، و(12) مليون زائر لقطاع التسوق، ومليوني زائر لقطاع الضيافة. كذلك يتوقع أن يساهم المشروع بحدود (17) مليار ريال من الناتج المحلي بحلول عام 2030م، وأن يوفر (57) ألف وظيفة.

ولصندوق الاستثمارات العامة دور أساسي في تأمين التمويل اللازم في المراحل الأولى من المشروع، ولا سيمّا تمويل البنية التحتية والمشروع ككلّ في انتظار جذب الاستثمارات اللازمة. في هذا السياق، يمكن للصندوق الاستفادة من الشركات الأخرى في محفظته الاستثمارية بما يتيح الوصول إلى شريحة أكبر من المستثمرين والمشغّلين المحتملين، فضلاً عن تقديم الدعم للمشروع من خلال اعتماد الحوافز المالية والتنظيمية الملائمة لزيادة جاذبية المشروع الاستثمارية.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول الصندوق. • إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• لهذا المشروع تأثير واسع النطاق، ولا يمكن ربطه بأهداف محددة.

خامساً: تكوين الشراكات الاستراتيجية الدولية

تساهم الاستثمارات العالمية الاستراتيجية في تمكين صندوق الاستثمارات العامة من تحقيق الأهداف التالية:

- تعظيم العوائد وتنويعها.
- تحويل المملكة إلى قوة رائدة في الاقتصاد العالمي في المستقبل وبناء سمعة للمملكة كمستثمر دولي بارز.
- المساهمة في خلق فرص لجذب الاستثمارات الأجنبية المستهدفة إلى المملكة.

وتتميز الاستثمارات العالمية الاستراتيجية التي يستهدفها الصندوق بأنها كبيرة الحجم، وطويلة الأجل ذات تأثير كبير، وتحقق عوائد مجزية. والتزم الصندوق بعدد من الشراكات الضخمة مع أبرز المستثمرين العالميين. وتشمل حزمة المبادرات هذه ست مبادرات:

1.5: مبادرة صندوق رؤية سوفت بنك (صندوق الرؤية)

يستثمر صندوق الاستثمارات العامة في صندوق رؤية سوفت بنك (صندوق الرؤية)، الذي يعد أكبر صندوق استثماري في قطاع التقنية الجديدة، ومن المتوقع أن يصل إجمالي حجم الصندوق إلى (100) مليار دولار.

ويستهدف صندوق الرؤية الاستثمارات طويلة الأجل في شركات قادرة على القيام بدور رائد في عصر جديد مبني على ابتكارات تقنية متطورة. وسيسعى الصندوق إلى الاستحواذ على حصص - أقلية وأكثرية - في شركات خاصة ومدرجة، بدءاً من شركات تقنية ناشئة وصولاً إلى شركات كبيرة. وستزيد قيمة كل استثمار عن (100) مليون دولار، وسيكون صندوق الرؤية شريكاً داعماً لنمو الشركات محل الاستثمارات على المدى الطويل.

وسيعمل الصندوق على نطاق واسع من قطاعات التقنية مثل: إنترنت الأشياء (Internet of Things)، والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والروبوتات، وتطبيقات الهاتف المحمول والكمبيوتر، وتقنية وتطبيقات الحوسبة السحابية، وخدمات الإنترنت الاستهلاكية، والتقنية المالية، والنقل، وعلوم الصحة، و(Computational Biology).

ساهم صندوق الاستثمارات العامة بشكل رئيس في تأسيس صندوق الرؤية، من خلال كونه المستثمر الرئيس، وصاحب أكبر التزام في الصندوق بمبلغ يصل إلى (45) مليار دولار. ويهدف صندوق الاستثمارات العامة إلى أن يصبح أحد أبرز المستثمرين في قطاع التقنية، ومن خلال صندوق الرؤية سيتمكن صندوق الاستثمارات العامة من الوصول والمشاركة في فرص استثمارية عديدة وواعدة. ومن شأن ذلك أن يدعم دور صندوق الاستثمارات العامة في مساندة رؤية 2030 لتطوير اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

وستدير مجموعة سوفت بنك (SoftBank Investment Advisers) صندوق الرؤية، وستستثمر مبلغ (28) مليار دولار. كذلك سيشارك عدد من أهم المستثمرين العالميين في صندوق الرؤية مثل شركة مبادلة للاستثمار، وشركات رائدة في مجال التقنية مثل (أبل) و(شارب).

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول الصندوق. • توطين التقنيات والمعرفة عبر الصندوق. • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق.
الأهداف غير المباشرة	• تنمية الاقتصاد الرقمي. • تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين. • جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.5: مبادرة المشاركة في برنامج الاستثمار في البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية

يشارك صندوق الاستثمارات العامة في برنامج مختص للاستثمار في قطاع البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية تنشئه شركة (بلاكستون). وسيكون صندوق الاستثمارات العامة مستثمراً رئيساً في هذا البرنامج، ملتزماً بمبلغ يصل إلى (20) مليار دولار. في حين يُتوقع أن يصل إجمالي التزامات المساهمين (40) مليار دولار، يتضمن رأس مال من شركة (بلاكستون)، ومستثمرين آخرين. ويرى الصندوق أن الحاجة إلى تجديد البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل فرصة فريدة ومجزية، حيث إنَّ التقديرات المستقلة تتوقع أن يصل حجم الفجوة التمويلية المطلوبة في البنية التحتية الأمريكية إلى (2) تريليون دولار.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول الصندوق • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق
الأهداف غير المباشرة	• تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين

3.5: مبادرة صندوق الاستثمارات الروسية المباشرة

وقع صندوق الاستثمارات العامة وصندوق الاستثمارات الروسية المباشر سلسلة من الاتفاقيات لاستثمار ما يصل إلى (10) مليار دولار في مشاريع روسية-سعودية مشتركة. تم استثمار أكثر من مليار دولار منها في قطاعات مختلفة بما في ذلك البنية التحتية والتصنيع واللوجستيات وتجارة التجزئة. إن صندوق الاستثمارات الروسية المباشرة (صندوق الثروة السيادية من روسيا) يعمل كعامل محفز لجذب رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الروسي من خلال إنشاء شراكات استراتيجية طويلة الأجل مع كبار المستثمرين الدوليين. تهدف الشراكة إلى تطوير العلاقات الروسية - السعودية في سياق التنمية الاقتصادية والسياسية.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول الصندوق • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق
الأهداف غير المباشرة	• تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين

4.5: مبادرة برنامج الاستثمار في الملكية الخاصة الفرنسية

يستثمر صندوق الاستثمارات العامة في برنامج الملكية الخاصة الذي يركز على فرنسا بشكل خاص، وأوروبا بشكل عام، على مدى السنوات السبع المقبلة، وذلك من خلال مديري صناديق الملكية الخاصة الفرنسيين. وستشمل الصناديق تحت هذا البرنامج مزيجاً من صناديق النمو وصناديق الاستحواذ بالدين (Leveraged Buy-out) وصناديق الدين الخاص.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول الصندوق • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق
الأهداف غير المباشرة	• تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين

5.5: مبادرة الاستثمار في شركة أوبر

استثمر صندوق الاستثمارات العامة مبلغ (3.5) مليار دولار في شركة أوبر تكنولوجيز (Uber Technologies) مقابل حصة (5%). وأصبح لدى الصندوق ممثل في مجلس إدارة أوبر، التي تعد شركة رائدة في قطاع النقل والتقنية عالمياً. وهي من السبّاقين في اقتصاد المشاركة (Sharing Economy)، وقد حققت نمواً كبيراً وأظهرت إمكانيات لمتابعة هذا النمو وإحداث تغيير جذري في عالم النقل. كما تتيح هذه المبادرة للصندوق أن يصبح من كبار المستثمرين في التقنية والقطاعات الناشئة.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول الصندوق • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق
الأهداف غير المباشرة	• لا تنطبق

6.5:مبادرة شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار المساهمة العامة المحدودة

وقع صندوق الاستثمارات العامة مذكرة تفاهم مع صندوق الاستثمار الأردني في أغسطس 2016م بهدف تشجيع الاستثمارات السعودية في المملكة الأردنية الهاشمية في عدة قطاعات مثل البنية التحتية والسياحة والطاقة، ومشاريع محتملة حُدّدت في المذكرة، وغيرها من الاستثمارات. كذلك أكدت المذكرة منح صندوق الاستثمارات العامة المزايا المعروضة في نظام شركات صندوق الاستثمار الأردني وغيرها من المزايا.

وفي مارس 2017م أُسست شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار المساهمة العامة المحدودة، وهي مملوكة بنسبة (90%) من قِبَل صندوق الاستثمارات العامة، وبنسبة (10%) من قِبَل مجموعة من البنوك الأردنية، وبذلك يستفيد صندوق الاستثمارات العامة من الخبرة المحلية للبنوك الأردنية ووصولها إلى الفرص الاستثمارية المحلية المغرية.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة	
الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة • بناء شراكات اقتصادية استراتيجية عبر الصندوق
الأهداف غير المباشرة	• تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية • تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي

سادساً: تنويع مصادر الثروة والدخل عبر الاستثمار العالمي

1.6: مبادرة الاستثمار العالمي لتنويع مصادر الثروة والدخل

ينوّع برنامج الصندوق مصادر الثروة والدخل عبر المساهمة في استثمارات عالمية. ويتم تخصيص الأموال للاستثمارات العالمية المتنوعة وفقاً لتوزيع استراتيجي عبر فئات الأصول المختلفة لتعزيز العوائد الإجمالية. وسيضمن التخصيص تحقيق التنوع من حيث المنطقة الجغرافية وفئة الأصول، من خلال استهداف أصول الدخل الثابت، وسوق الأسهم العامة، وصناديق الملكية الخاصة، والعقارات والبنية التحتية، وصناديق التحوط والأصول البديلة الأخرى (Alternatives)، والاستثمارات المباشرة.

بالإضافة إلى ما يقوم به برنامج الصندوق، تندرج تحت هذه المبادرة الاستثمارات العالمية للشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار). إذ أن لها دوراً رئيساً في تنمية الأصول تحت الإدارة لهذه المبادرة. ولقد تأسست (سنابل للاستثمار) كشركة مساهمة سعودية مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وتراعي تنويع الاستثمارات بما يحقق التوازن بينها ويتفق مع مقتضيات الإدارة الحريصة لمخاطر الاستثمار، وبما يكفل في الوقت نفسه تحقيق أفضل العوائد الممكنة للأصول المستثمرة، مع المحافظة على تلك الأصول وتنمية مدخرات الشركة.

وتتلخص فلسفة (سنابل) لإدارة الاستثمارات في دمج ميزاتها التنظيمية مع عقلية المستثمر المتمرس، وتقوم على الآتي:

- الرؤية الاستثمارية المؤسسية طويلة الأمد، وتهدف إلى اقتناص الفرص الاستثمارية.
- إضافة القيمة عبر استراتيجية توزيع الأصول، والاعتناء باختيار الاستثمارات ومدراء الاستثمار، والإدارة الفعالة للمحفظة الاستثمارية والتي تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية القائمة.
- الاعتماد على فريق الاستثمار في الشركة والذي يتمتع بالخبرة العالية، وكذلك الشراكات المميزة مع مدراء الاستثمار الخارجيين والمكاتب الاستشارية العالمية، كركائز أساسية لتحقيق أهداف الشركة.
- يتمحور توجه (سنابل) في إدارة المخاطر على التنويع في توزيع الأصول، والفحص المستفيض النافي للجهالة، والمحافظة على رأس مال الشركة.

كما أن للصندوق استثمارات في شركات عالمية. ومنها على سبيل المثال شركة (Hapag-Lloyd) التي يمتلك الصندوق نسبة (10%) منها، وهي شركة دولية مقرها في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وتعمل في مجال النقل. كذلك نسبة (38%) من شركة (POSCO E&C) التي تعمل في مجال الهندسة والبناء، ومقرها جمهورية كوريا.

تأثير المبادرة على أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة

الأهداف المباشرة	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
الأهداف غير المباشرة	• لا تنطبق

سابعاً: بناء صندوق الاستثمارات العامة وتطويره

لتحقيق أهداف برنامج الصندوق، وبما يتماشى مع دوره المحوري في تنفيذ رؤية 2030، يسعى الصندوق إلى تعزيز إمكاناته المؤسسية من خلال المبادرات الآتية:

1.7: مبادرة بناء قدرات رأس المال البشري

يعمل الصندوق على استقطاب المواهب والكفاءات الاستثنائية والمحافظة عليها، وبناء قادة المستقبل في مجال الاستثمار والقطاعات الجديدة التي يستهدفها. ولذلك، يسعى إلى ترسيخ مكانته كصاحب عمل مفضل للموظفين الموهوبين من السعوديين وغيرهم. وفي سبيل ذلك يقوم الصندوق بإنشاء (أكاديمية صندوق الاستثمارات العامة) لتطوير قدرات موظفيه، والمميزين من حديثي التخرج. بالإضافة إلى الشراكة مع أبرز الجهات التدريبية والتعليمية على مستوى العالم.

وسيتميز الصندوق بإنشاء منصة بحوث وتطوير تستقطب المواهب الابتكارية، وتتيح المنصة للصندوق رصد فرص الاستثمار المستقبلية في قطاعات يستثمر فيها حالياً أو القطاعات الجديدة.

2.7: مبادرة تحديث البنية التحتية والتقنيات الداعمة لعمليات الصندوق

يعمل الصندوق على بناء نظم المعلومات وتحديثها وفق أفضل المعايير العالمية، والتوجهات المستقبلية. كما يركز الصندوق على التصدي للمخاطر الإلكترونية عن طريق استحداث نظام خاص بها، بالإضافة إلى النُظُم المطلوبة لإدارة المخاطر، ولضمان استمرارية العمل.

3.7: مبادرة تعزيز حضور الصندوق على النطاق المحلي والعالمي

لتعزيز الحضور على النطاق المحلي والعالمي، يقوم الصندوق برفع مستوى الشفافية والتواصل حيال إنجازاته وأعماله، كذلك يقوم بتنظيم مبادرة مستقبل الاستثمار. وهي مبادرة رائدة تُشكل حلقة وصل بين أهم المستثمرين في العالم وقادة الأعمال والفكر إضافة إلى أهم المسؤولين الحكوميين، وذلك في المجالات الابتكارية الفريدة التي سترسم الوجهة نحو المستقبل.

ماذا بعد..

بدعم القيادة، وتضافر الجهود الوطنية المخلصة، والمؤمنة بأهداف هذا البرنامج، وضرورته لحاضر مزدهر، ولمستقبل الأجيال، وبحراك مكثف مشكور ومُقدر من القطاعين العام والخاص في المملكة ونخبة من الشركاء الدوليين، تمت بلورة وإطلاق مبادرات برنامج صندوق الاستثمارات العامة المُكثفة المتنوعة، مع الحرص التام على الجودة والابتكار، في تبني أي مبادرة، وعند اختيار كل مشروع، في ظل نظام حوكمة عالي الشفافية، وأطر دقيقة لدرء المخاطر.

ومع أهمية ما سبق، يبقى الغد هو الأهم.. حتى يقطف الاقتصاد الوطني الثمار، عبر إنجاز هذه المشاريع الطموحة بكفاءة واقتدار، والتعامل مع تحدياتها المتوقعة، نحو التنفيذ الفعال السريع، بمزيد من الطموح والإصرار.

سيتولى تنفيذ هذا البرنامج كفاءات وطنية عالية الاحترافية وذات خبرة عريضة في السوق المحلية والأسواق العالمية، مع دعمها بالخبرات الدولية، في سياق عمل منهجي، يتطور وفقا لعمل مؤسسي، حددت معالمه هذه الوثيقة.

لن تتوقف المبادرات، وستستمر دراسة الفرص المتاحة داخلياً وخارجيا، واستحداث فرص جديدة، مع التركيز على تلك التي تُمثل قيمة مضافة لاقتصادنا، وتؤدي إلى فتح أبواب استثمارية متعددة في عدة قطاعات واعدة، وفقاً لمبادئ محددة تضمنتها هذه الوثيقة بالتفصيل.

مؤمنون في البداية والختام بأن علينا الإخلاص في بذل كل جهد ممكن..

إشعار

تعتبر المعلومات الواردة في هذه (الوثيقة) توجهات عامة حول المسائل ذات الأهمية فقط. ومع أننا قمنا بكافة المحاولات المُمكنة لضمان الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر موثوقة، فلا يتحمل صندوق الاستثمارات العامّة (الصندوق) أو برنامج صندوق الاستثمارات العامة (البرنامج) المسؤولية عن أي خطأ أو سهو أو أية نتائج يتم التوصل إليها نتيجة استخدام هذه المعلومات. ويحق للصندوق أو البرنامج تغيير ما جاء في الوثيقة و/أو تحسينها و/أو تحديثها عندما يرى ضرورة ذلك دون إشعار سابق لأي طرف.

جميع المعلومات المذكورة في الوثيقة مقدمة «كما هي»، دون ضمان اكتمالها، أو دقتها، أو توقيتها، أو ضمان النتائج التي يتم التوصل إليها من استخدامها، وذلك دون تقديم أي نوعٍ من الضمانات؛ صريحة كانت أو ضمنية. ولا يتحمل الصندوق أو البرنامج، أو الشركات التابعة له، أو وكلاؤه أو موظفوه المسؤولية بأية حالة أمامكم أو أمام أية جهة أخرى عن أي قرارٍ يتم اتخاذه أو أي إجراءٍ يتم اتباعه بناءً على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، أو عن أية أضرار تبعية، أو خاصة، أو مماثلة، حتى في حال إبلاغكم باحتمالية حدوث مثل هذه الأضرار. ولا يُفسر أي من أجزاء هذه الوثيقة، صراحةً أو ضمنًا، على أنه يضم توصيات استثمارية أو ما يمكن اعتباره مشورة استثمارية. قد تحتوي الوثيقة على مشورة أو آراء أو تصريحات من أطرافٍ ثالثة. ولا يُمثّل أو يصادق الصندوق أو البرنامج على مدى دقة أو موثوقية أي مشورة أو رأي أو تصريح صادر عن أي طرفٍ ثالث. ويقع الاعتماد على مثل هذه النصائح، أو الآراء أو البيانات الواردة في هذه الوثيقة تحت مسؤولية الشخص المستخدم للوثيقة نفسه.

المراجع

1. التصنيف السنوي لأكبر خمسين شركة في مجال البتروكيماويات، Chemical & Engineering News (2016)
2. المسح الاقتصادي السنوي، الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2016)
3. التصنيف السنوي لأكبر خمسين شركة في مجال البتروكيماويات، Chemical & Engineering News (2016)
4. تقرير الأداء لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (الربع الثاني 2017)
5. تقرير مؤشرات الحسابات القومية، الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2016)
6. WFE Annual Statistics Guide (2016)، The World Federation of Exchanges
7. الكتيب الإحصائي السنوي لصناعتي الكهرباء وتحلية مياه البحر، هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج (2015)
8. الكتيب الإحصائي السنوي لصناعتي الكهرباء وتحلية مياه البحر، هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج (2015)
9. تقرير مؤشرات الحسابات القومية، الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2016)
10. رؤية المملكة العربية السعودية 2030
11. التقرير الغذائي عن دول الخليج العربية من ألبن كابيتال (أبريل 2017)؛ (Euromonitor International) Nov 2016
12. Broker reports, IHS, Global Cement Report 2017
13. منظمة الصحة العالمية (صفحة المملكة العربية السعودية)
14. Export.gov Saudi Arabia Pharmaceuticals analysis; Future Market Insight, Saudi Arabia Pharmaceutical Market Report
15. البيان العام لميزانية المملكة العربية السعودية (2017)
16. رؤية المملكة العربية السعودية 2030
17. التقديرات الأولية من واقع نتائج المسح الديموغرافي، الهيئة العامة للإحصاء (2016)
18. مركز المعلومات والأبحاث السياحية (المملكة العربية السعودية)
19. رؤية المملكة العربية السعودية 2030
20. Euromonitor؛ تحليل فريق عمل برنامج صندوق الاستثمارات العامة
21. خبر منشور على صفحة هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2017/1/28م
22. الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للطيران المدني (2015)

VISION رؤيـــة 2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

"ستكون قوتنا الاستثمارية المفتاح لتنويع اقتصادنا وتحقيق استدامته"

رؤية المملكة العربية السعودية 2030

برنامج صنـــــدوق الاستثمارات العامة

www.pif.gov.sa/pifprograms/vrp

جميع الحقوق محفوظة لصندوق الاستثمارات العامة (الإصدار الأول - عام 2017م)